جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مدى كفاءة أنظمة الرقابة على أداء البنوك الإسلامية في فلسطين

إعداد

عبير وليد نايف محمود

إشراف

د.هشام جبر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين.

2012

مدى كفاءة أنظمة الرقابة على أداء البنوك الاسلامية في فلسطين

إعداد

عبير وليد نايف محمود

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/1/26 ،وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
- د.هشام جبر	(مشرفاً ورئيساً)	.....
- د. أنيس الحجة	(ممتحناً خارجياً)	.....
- د.سامح العطعوط	(ممتحنا داخلياً)	.....

إهداء

الحمد لله رب العالمين... والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

لمن جعل حياته جسراً نمر به إلى بر الأمان... أبي

إلى الشمعة التي تحترق لتنير لنا الدرب... أمي

إلى سندي في هذه الحياة... أخوتي

إلى نور حياتي طفلتيَّ (نور وأريج)

إلى زوجي

وإلى كل من علمني حرفاً... أساتذتي

إليهم جميعاً أهدي باكورة أعمالي

الشكر والتقدير

يطيب لي بعد أن وهبني الله عز وجل أن أنهي عملي هذا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان من الدكتور الفاضل" هشام جبر " على سعة صدره وحسن تعاونه حيث قدم لي الكثير من التوجيهات والإرشادات، وبذل الكثير في مساعدتي على تخطي المصاعب العلمية من أجل إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل شكري من أستاذيّ الفاضلين الدكتور سامح العطعوط، والدكتور أنيس الحجة، وكلي أمل أن أفيد من توجيهاتهما.

والشكر إلى كل من ساهم بجهد قل أو كثر في إتمام هذه الرسالة

إقرار

أنا الموقع/ة أدناه، مقدم/ة الرسالة التي تحمل العنوان: **مدى كفاءة الرقابة على أداء البنوك الإسلامية في فلسطين.**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
صفحة الإجازة	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
الإقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	د
فهرس الملاحق	ر
ملخص الدراسة باللغة العربية	ز
الفصل الأول:	1
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	3
فرضيات الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
مجتمع الدراسة وعينتها	5
الفصل الثاني:	6
الدراسات السابقة	7
الإطار النظري	22
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	38
منهج الدراسة	39
مجتمع الدراسة	39
عينة الدراسة	40
أداة الدراسة	42

الموضوع	رقم الصفحة
صدق الأداة	43
ثبات الأداة	44
إجراءات الدراسة	45
متغيرات الدراسة	45
المعالجات الإحصائية	46
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	48
الفصل الخامس: الخلاصة والتوصيات	74
المراجع والمصادر	79
الملاحق	83
الملخص باللغة الانجليزية	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة.	40
2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية.	41
3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل.	41
4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة.	42
5	معاملات الثبات لأداتي الدراسة بمجاليها الرئيسين.	44
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات رقابة سلطة النقد على أعمال البنوك الإسلامية.	50
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات هيئة الرقابة الشرعية للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية	53
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية.	53
9	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية الخاصة بالمبادئ التي تصدرها لجنة بازل.	59
10	المتوسطات والنسب المئوية الخاصة بعلاقة المدقق الخارجي بالمدقق بالنظام الداخلي للبنوك الإسلامية.	60
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب الخاصة بالتواصل بين الأجهزة الرقابية المختلفة.	61
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجراءات الرقابية لهيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية فيما يخص أداء عملها بشكل فعال.	64
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتقديرات أفراد العينة ومدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	66
14	نتائج اختبار التباين الأحادي لدرجة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	67

15	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	67
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل.	68
17	نتائج اختبار التباين الأحادي لدرجة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل.	70
18	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى طبيعة العمل.	70
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تقديرات أفراد العينة لمدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة.	71
20	نتائج اختبار التباين الأحادي لدرجة تقديرات أفراد العينة لمدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة.	72
21	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى طبيعة عمل المؤسسة.	73

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	الاستبانة	84

مدى كفاءة الرقابة على أداء البنوك الإسلامية في فلسطين

إعداد

عبير وليد نايف محمود

إشراف

هشام جبر

الملخص

إن لوجود البنوك الإسلامية أهمية في نظام مصرفي قائم على أساس الربا وذلك لأن هذا النوع من البنوك يقوم على أساس الشريعة الإسلامية وهذا النوع من الاستثمار أو الادخار يعطي نوعاً من الطمأنينة للعملاء ذلك لأن المعاملات تقوم على أساس الشريعة الإسلامية. كما أننا نلاحظ أن هذه البنوك حديثة النشأة مما يجعل الكثيرين يجهل طبيعة عملها ومن أجل هذا وجدت جهات معينة تقوم بدور الإشراف والتوجيه والتعريف بعمل هذه البنوك ومن هذه الجهات البنك المركزي وسلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية.

ومن أجل هذا حاولت في هذه الدراسة بيان مدى كفاءة هذه الأنظمة الرقابية في فلسطين من خلال توزيع عدد من الاستبانات والتي بلغ عددها (200)استبانه والتي وزعت على جميع المراقبين في سلطة النقد الفلسطينية والمراقبين الماليين (مدقق خارجي، هيئة الرقابة الشرعية) العاملين في فلسطين، حيث تم تحليل (189)استبانه واستبعاد (11) استبانه وقد استخدم بالتحليل برنامج (SPSS) وقد تم استخلاص النتائج والتوصيات المدرجة في نهاية الدراسة ومنها:

-يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تخصص لجنة من أفراد ذوي كفاءة، من أجل تدريب الموظفين وتأهيلهم على أعمال البنوك الإسلامية.

- عقد مؤتمرات تعريفية للجمهور للتعرف إلى عمل البنوك الإسلامية وطرق الاستثمار فيها.

- الاهتمام بموضوع القروض الحسنة التي تقدم لمثل هذا النوع من البنوك وذلك لاختلاف طبيعتها عن البنوك التقليدية.

الفصل الأول

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة

الفصل الأول

المقدمة:

يعتبر وجود البنوك ضرورة ملحة من اجل عملية التنمية الاقتصادية وذلك لما لهـــا مـــن دور أساسي حيث تلعب دور الوسيط من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز من اجـــل تحريك عجلة الإنتاج وزيادة الاستثمارات.

وبما أن المجتمع الإسلامي جزء لا يتجزأ من هذا العالم فان هذا المجتمع يحتاج إلى وجود نظام مالي إسلامي خال من الربا وفق الشريعة الإسلامية وبعد أن أصبحت هذه البنوك حقيقة واسعة الانتشار إلى جانب البنوك الربوية وأظهرت قدرة عالية على التنافس مع غيرها من المنـــشآت المصرفية وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، حيث أظهـــرت الدراســـات أن تأثرهـــا بالأزمة هي الأقل بين المنشات المالية بصفة عامة [1] وهذا بسبب سيرها على النهج الإســـلامي إلا أن أي مؤسسه ناجحة لا تستطيع أن تنمو وتكبر بدون أن يكون هناك جهاز رقابي قوي يقوم على أعمالها ويحاسب على أخطائها وأن جهاز الرقابة في البنوك الإسلامية هو جهاز ذو طابع خاص يستخدم غيرها الرقابة المالية والإدارية وسوف يضاف إليه الرقابة الـــشرعية والتـــي تتولاها هيئة الرقابة الشرعية وعليه كان لابد من دراسة مدى كفاءة أنظمة الرقابة علـــى أداء البنوك الإسلامية في فلسطين.

---

[1] يوسف، فتح الرحمن. (2009). **انعكاسات الأزمة المالية على صناديق البنوك الإسلامية ضعيفة**. جريدة الشرق الأوسط، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف إلى النظام الرقابي في البنوك الإسلامية في فلسطين ومـــدى كفاءة هذا النظام

أسئلة الدراسة:

1 -هل تتلاءم أدوات الرقابة المصرفية التقليدية مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي؟

2 -هل يعتبر الفصل الخاص من قانون المصارف الفلسطيني رقم(2) لسنة(2002) كافياً كإطـــار قانوني لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في فلسطين؟

3 -هل يتم تبني المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل بـــشأن الرقابـــة المـــصرفية علـــى البنـــوك الإسلامية

4 -هل تعتمد الأجهزة الرقابية بشكل أساسي على نظام الرقابة الداخلي للبنوك الإسلامية من اجل رفع كفاءة الجهاز المصرفي الكلي؟

5 -هل هناك تواصل بين الأجهزة الرقابية المختلفة من أجل رفع كفاءة أنظمة الرقابة

6 -هل تؤدي هيئة الرقابة الشرعية عملها بشكل فعال فيما يتعلق بالإجراءات الرقابية على أعمال البنوك من الناحية الشرعية ؟

فرضيات الدراسة:

❖ لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد عينة مدى كفاءة أنظمة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهـــة نظـــر المـــراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

❖ لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في تقديرات أفراد عينة مدى كفاءة أنظمة الرقابة على أداء البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل.

❖ لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في تقديرات أفراد عينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لطبيعة المؤسسة.

أهمية الدراسة:

1 -ستضيف إلى الأدبيات معلومات جديدة خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي في فلسطين.

2 - إن موضوع الرقابة من أهم الموضوعات التي تمس الكيان التنظيمي للدولة وهو ضرورة لازمة لحماية المال العام وذلك لما له من أهمية ليكون من دواعي استقرارها.

3 - إن من أهداف الرقابة هو إتباع السبل المتوفرة لإدارة المال الإسلامي وتنميته للوصول إلى مرحلة الاكتفاء والاعتماد على النفس من اجل التحرر من سيطرة البلدان الكبرى.

4 -ستقدم الدراسة توصيات هامة فيما يتعلق بالرقابة على البنوك الإسلامية.

أهداف الدراسة:

1 -التعرف إلى المصارف الإسلامية وتسليط الضوء على كيفية الرقابة على هذه المؤسسات على أساس الشريعة الإسلامية.

2 -التعرف إلى مدى كفاءة الجهاز الرقابي على هذه البنوك في فلسطين.

3 -رفع كفاءة عمل أنظمة الرقابة على المصارف الإسلامية من خلال تبيان مواطن الخلل والأخطاء التي يتم اكتشافها من خلال التوصيات.

4 -إثراء المكتبات بهذه المساهمة المتواضعة خاصة في هذه الموضوعات

منهجية الدراسة:

البحث يقتصر على مدى كفاءة الرقابة على أعمال البنوك الإسلامية في فلسطين وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأحد صوره وهي الدراسة المسحية البسيطة نظرا" لملاءمته لأغراض الدراسة. كما استخدمت الباحثة نوعين من البيانات وهي:

أولا: البيانات الثانوية: حيث قامت الباحثة بالاطلاع على الأدبيات الخاصة بالموضوع من خلال الأدبيات المتعلقة بالموضوع من دراسات سلطة النقد وكتب ومجلات وتقارير.

ثانيا:البيانات الأولية: حيث قامت الباحثة بجمع معلومات من ذوي العلاقة باستخدام استبانة تمت صياغتها لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراقبين الماليين في سلطة النقد(المراقبين في وحدة الرقابة والتفتيش على البنوك) والمراقبين الماليين في الضفة وتم استخراج عينة مكونة من 200 مراقب مالي موزعين كما يلي :20 مراقبا في سلطة النقد و19 مراقباً أو عضو هيئة رقابة شرعية في البنوك الإسلامية في الضفة (البنك العربي الإسلامي البنك الإسلامي الفلسطيني) أو ممن سبق لهم العمل فيها وتم الوصول إليهم من خلال الإطلاع على التقارير السنوية التي تخص الهيئات الرقابية الشرعية السابقة بحيث تم تحديد الأسماء أو عن طريق المراسلة عبر الانترنت أو فروع البنوك الإسلامية العاملة والتي سبق ذكرها والعاملين في هذا المجال 160 مراقباً خارجاً، وتم تحديد العينة الخاصة بالمراقب الخارجي (المدقق الخارجي) بالرجوع إلي نقابة المحاسبين القانونين في الضفة الغربية والتي مقرها في مدينة نابلس ومن ثم تم جمع البيانات بوساطة استبانة أعدت لهذا الغرض ومن ثم تم تحليل الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي spss وتم وضع النتائج في الفصل الرابع من هذه الدراسة واختتمت بالتوصيات التي تم توضيحها في الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

القسم الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

دراسة ناصر(2005): علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية وقد قسمها الى 3اقسام: -

القسم الأول: تحدث عن التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها على القطاع المالي العالمي بوجه عام ثم القطاع المصرفي بوجه خاص وبما في ذلك البنوك الإسلامية ومدى تأثير هذه التطورات على أجهزة الرقابة ومدى فعاليتها على السياسة النقدية الحديثة ومن ثم قارن بين البنوك التقليدية والإسلامية من حيث الموارد والاستخدامات.

القسم الثاني: بين العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك التقليدي المركزي وأدرج نموذج هذه العلاقة المتمثلة بين بنك البركة الجزائري وبنك الجزائر وذلك بالوقوف على أهم الإشكالات العالقة ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

القسم الثالث: حاول الباحث أن يضع تصورا من اجل قيام بنوك إسلاميه مركزيه بوصف الوظائف المقترحة لهذا النوع من البنوك والجوانب المختلفة للرقابة بما فيها الرقابة على الأنشطة المصرفية بشكل عام.

وقد توصل إلى النتائج الآتية:

- ليست أدوات الرقابة المصرفية التقليدية غير ملائمة في معظمها لعمل البنوك الإسلامية.
- يجسد بنك البركة الجزائري في علاقته ببنك الجزائر بعض الإشكالات التي تعاني منها البنوك الإسلامية التي تعمل في ظل رقابة بنك مركزي تقليدي.
- تختلف البنوك الإسلامية اختلافا جذريا عن البنوك التقليدية خاصة في صيغ التمويل.

أهم التوصيات التي توصل اليها الباحث من خلال بحثه وهي :

❖ على البنوك الإسلامية أن تهتم بالأبحاث والدراسات وذلك من خلال خلايا بحثية خاصة في كل بنك.

❖ تفعيل دور الهيئات الدولية الممثلة للبنوك الإسلامية وترشيدها على ضوء الاستفادة من أخطاء الماضي.

دراسة جبر(2006) وقد بين فيها أنواع الرقابة على البنوك الإسلامية وهي الرقابة المالية والرقابة المحاسبية والرقابة الشرعية وأدرج أمثلة على الرقابة على المصارف الإسلامية في كل من السودان والإمارات وقد خصّ بشيء من التفصيل علاقة سلطة النقد بالبنوك الإسلامية في فلسطين.

بين **(جبر، 2000 ص99 -225)**: نشأة البنوك ووظائفها وهيكلها التنظيمي وخص سلطة النقد الفلسطينية من حيث نشأتها والوظائف التي تقوم بها والانجازات التي قامت بها منذ نشأتها سنة 1994م، كما بين الهيكل التنظيمي لها ومصادر أموالها وأخيرا بين التوجهات المستقبلية لسلطة النقد.

دراسة العجلوي (2008): بين مفهوم البنوك و تطورها عبر العصور والعوامل المؤثرة في أعمالها وخصائصها وكيفية تأسيسها وإدارتها وبيان خدماتها المصرفية وتناول أيضا كيفية إنشاء البنك الإسلامي والأطر القانونية التي تحكم تأسيسه وتحديد عقد التأسيس والنظام الداخلي كما بين أهميه الوقاية المصرفية على إدارة أعمال البنوك وجهاز الرقابة المصرفية (أي البنك المركزي) وعلاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي من حيث الوظائف، وكذلك رقابة البنك المركزي على البنوك وبين علاقة البنك الإسلامي بالبنوك التقليدية.

وتحدث عن الرقابة الشرعية والأسباب الداعية لوجودها وتكوينها وواجباتها وكيفية عملها ومراحل هذا النوع من الرقابة وإشكالها.

دراسة حنون (2005): بين من خلال حديثه عن الأعمال المصرفية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية عن هيئة الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية مبينا طبيعة الرقابة الشرعية وموضحا أيضا مهام هيئة الرقابة الشرعية.

وقد تطرق أيضا إلى المشاكل التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية والحلول المقترحة التي يمكن أن تستند إليها من أجل حل هذه المشاكل.

دراسة حماد (2006): تناول موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حيث هدف إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال تحديد مفهومه ومعاييره وأقسامه وبيان مدى أهميته وكما استهدف بيان مجالات العمل وابرز المشاكل والشبهات التي تثار حول الرقابة الشرعية.

وقسم حماد هذا العمل إلى أربعة أقسام موضحا من خلاله مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها وضوابطها وعن مجالات عمل الرقابة الشرعية من ناحيتين: ناحية هيئة الفتوى أولا ثم ناحية هيئة الشرع وتكلم عن ابرز العوائق التي تعترض هيئة الفتوى ووضع بعض الحلول لها وأخيرا فقد وضع خمسة نماذج تطبيقية للرقابة في المصارف الإسلامية.

دراسة (عاشور 2003 ص7): أنشأ منهجا عمليا تحليليا من شأنه أن يساهم في بناء القاعدة المعلوماتية حول النظام المصرفي الفلسطيني والأنشطة المتعلقة به والذي بدوره سيساهم في بلورة رؤية واضحة حيال متطلبات تنمية النشاط المصرفي لخدمة مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

كما بين أهمية البنوك الإسلامية بخاصة وأن هذا النوع من المصارف بدأت تتزايد أهميته سنة بعد أخرى وعلى الرغم من انتشارها في معظم المجتمعات الإسلامية إلا أن فكرتها وأهدافها

وتطورها وسياسات تمويلها ما زالت غير معروفة لدى العامة وبالتالي فان عاشور يهدف إلى إعطاء صورة مبسطة عن المصارف الإسلامية (عاشور، 2003،ص60).

وبين أيضا نشأة سلطة النقد الفلسطينية وأهدافها وصلاحياتها ومهامها ووظائفها ليشمل ما لا يجوز لسلطة النقد القيام به وتحدث أيضا عن إدارة سلطة النقد كما تطرق للمشاكل والتحديات التي تواجه سلطة النقد والتي تم تصنيفها إلى مشاكل داخلية مؤسسيه ومشاكل خارجية نابعة من البيئة المحلية والإقليمية والدولية.

دراسة عليات(2006): بين موضوع الرقابة الشرعية لما له من أهميه حيث تعتبر الرقابة الشرعية الميزة الأساسية بين المصارف الإسلامية والتقليدية لما لها من دور هام في ضبط أنشطة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية بخاصة وان تجربة المصارف الإسلامية حديثة نسبيا وحتى تقوم الرقابة الشرعية بمهامها لا بد من توفير مكونات ومحددات تضبط وتنظم تلك المهام والمراحل، وقد كانت هذه الدراسة لعرض صورة متكاملة عن الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية.

كما بين الباحث مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها وأهميتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من المصارف، أضف إلى ذلك الصعوبات التي تواجهها والمآخذ عليها وتطرق فيما بعد إلى مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها وتكييفها الفقهي والقانوني ومكونات الرقابة الشرعية واستقلالها وإلزامية قراراتها والصعوبات التي تواجهها وايجابيتها والمآخذ عليها.

دراسة عباده (2007): قام الباحث بإبراز أهداف البنوك الإسلامية وعوامل نجاحها والخروج بمعايير أداء لها من خلال إبراز الأهداف التي تنطلق منها كما هدف إلى تحديد مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية من خلال التجربة العملية والتي عمد فيها إلى إجراء دراسة عملية على عدد

من البنوك وإجراء مقارنة لهذه المؤشرات على هذه البنـــوك ومـــن ثـــم الخـــروج بالنتـــائج والتوصيات.

دراسة (احمـــد، ص105 -192): تناول الباحث بشكل عام طبيعة عمل البنوك واستراتيجياتها ومخاطرها وتطرق للحديث عن الرقابة الداخلية في البنوك. وبما أن البنوك تلعب دورا كبيـــرا في الاقتصاد فقد أصبح استقرارها يهم الجمهور لذا كان لا بد من إخـــضاع البنـــوك للرقابـــة المصرفية من قبل السلطات الرقابية سواء من البنوك المركزية أو من أية جهات أخرى مخولة بذلك.

وتخضع القوائم المالية للبنوك أيضا - للمراجعة من قبل المـــدققين ، حيـــث يقـــوم المـــدققون بالمراجعة وفقا للمعايير الأخلاقية والمهنية المعمول بها ما في ذلك التي تدعو إلـــى الاســـتقلالية والموضوعية والمنافسة المهنية والعناية الواجبة والتخطيط الكافي والرقابة ويضيف رأي المدقق الخارجي مصداقية على القائمة المالية وبدعم الثقة في النظام المصرفي وتتأتى هذه الأهمية من المراجعة الخارجية على البنوك كما بين الباحث دور كل من السلطات الرقابية علـــى البنـــوك وعلاقتها مع المدقق الخارجي.

دراسة صادق (1984، ص5): حاول الباحث في دراسته أن يبـــين دور الرقابـــة الخارجيـــة والداخلية في البنوك وكذلك تحديد موقع إدارة المراجعة في الهيكـــل التنظيمـــي مـــع توضـــيح الاختصاصات والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الإدارة ، كمـــا أوضـــح الـــشروط الواجـــب توافرها في المراجع بالبنك (وقد قام بتقسيم الرقابة على البنوك التجارية إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية وتم تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة أقسام وهي: -

أ - رقابة البنك المركزي من حيث وظائفه وطرق الرقابة على البنوك.

ب -رقابة (مراقب الحسابات) مبينا تعريف المراجعة وأهميتها ووسائل وإجراءات المراجعة والشروط الواجب توافرها في مدقق الحسابات.

ت -رقابة ديوان المحاسبة مبينا الدور المهم الذي يقوم به من الرقابة وأهميته بالنسبة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى أما الرقابة الداخلية فقد تم تقسيمها إلى:

1 - رقابة وحدة تدقيق بالنوع

2 - رقابة الإدارات العامة المركز الرئيسي.

دراسة شعبان (2007، ص296): تحدثت هذه الدراسة عن المتغيرات التي تحيط بالعمل المصرفي ومدى تأثيره عليه وبين دور البنوك المركزية على هذه المتغيرات وما تقدمه من مساعدة للعمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال ثلاثة محاور:

1 - تهيئة البيئة التشريعية الملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

2 - إيجاد الأدوات الرقابية الملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

3 - تطوير آليات العمل المصرفي الملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

كما تطرق البحث إلى اتفاقية بازل بحيث ذكر ركائز الرقابة لأن التوجه في الرقابة على البنوك أصبح يتمثل في التركيز على المخاطر البنوك العاملة وفي مكونة الاتجاه الذي تسير إليه هذه المخاطر وبالتالي محاولة الرقابة التركيز عليها والتعامل معها وتجنب آثارها قبل حدوثها كفعل سابق له وليس كرد فعل وهذه الركائز هي: التشريعات المصرفية، والسلطة الرقابية، والبيئة القانونية والمحاسبية.

دراسة بسام (2008): قدمت هذه الدراسة أساسيات الرقابة الإدارية وأنواعها، كما اختصرت خصائص وسمات الرقابة الجيدة وناقشت أدوات وأساليب الرقابة غير المرتبطة بالميزانية التقديرية والتي تتراوح بين الملاحظة الشخصية وإعداد التقارير الرقابية إلى الأساليب الأكثر

تعقيدا مثل التحلل الشبكي وبرامج التدقيق الداخلي والإجراءات الخاصة بالرقابة على أداء الأقل وتحليلات النسب المالية وبينت فوائد استخدام الميزانية التقديرية كأداة رقابية وهي من أفضل أدوات الرقابة الإدارية والمالية شائعة الاستخدام كما أدرج الباحث بعض النصائح للأجهزة الرقابية الإدارية في بعض الشركات والبنوك.

دراسة علي (2010): قام بتوضيح مفهوم الاقتصاد الإسلامي ثم تناول طبيعة ومنهج عمل المؤسسات المصرفية الإسلامية متمثلة في البنوك الإسلامية وذلك من خلال عدد من المقارنات بين مفاهيم ومنهج عمل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ومن ثم قام باستعراض أساليب التمويل في البنوك الإسلامية ودوره في عملية التنمية.

دراسة الصيرفي (2010، ص 143 -157): قدمت وبينت هذه الدراسة مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها، كما تحدث عن طبيعة النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية وبينت مفهوم الرقابة وأهميتها، كما أوضحت أهمية الرقابة المالية العامة وتحدثت عن أهداف الرقابة المالية على البنوك وقسمت: أهداف تقليدية وأهداف حديثة. وبينت أنواع الرقابة على البنوك الإسلامية وقسمتها إلى الرقابة الكمية والرقابة الكيفية والرقابة المباشرة.

دراسة جبر (2003): تحدثت في تحليل التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين والتوقعات المستقبلية لها وبينت أن اكبر التحديات هي أنها مقيدة حسب الشريعة الإسلامية وعليها أن تتنافس مع بنوك لا تتقيد بالشريعة. وتعاني من مشكلة عدم الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي، كما تجد صعوبة في إيجاد بدائل استثمارية الأمر الذي جعل معظم استثماراتها تتركز في مجال المرابحة بصورة رئيسية وأوصى جبر من خلال دراسته بان تأخذ سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي النقدي والسيولة بصورة مختلفة عن تلك التي

يتم التعامل بها مع البنوك التقليدية وذلك بما يتلاءم مع طبيعة البنوك الإسلامية وإيجاد وسيلة لرقابة المودعين على أعمال البنوك الإسلامية.

دراسة رايس (2009 ص 313 -354): بينت دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية وردتها إلى المفاهيم المتعلقة بالرقابة المصرفية على البنوك وأهميتها ومزاياها ومتطلباتها، كما تحدثت عن أهمية السياسة النقدية اللاربوية ومميزاتها وصعوبتها التنظيمية والنقدية ودورها في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية وحددت مختلف أنواع الرقابة الكمية والكيفية والمباشرة ومدى إمكانية تكيفها مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

وأوضح (زعير، 2002 ص58 -93): طبيعة العلاقة مابين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وأوجه الشبة وأوجه الاختلاف في كل منهما وتطرق إلى العلاقة ما بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية باعتبار أن البنوك المركزية هي المنظمة المشرفة على أعمال البنوك الإسلامية باعتبارها جزءا من النظام المصرفي داخل الدولة الواحدة وعلى ضوء ما تقدم خلُص البحث إلى نتائجه التي تبين أن النظام الإسلامي هو الأفضل للاقتصاد القومي.

أما دراسة (السرحي، 2002، ص 44 -53): فبينت علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في اليمن، وذلك من خلال السعي لتحقيق أهداف البنك المركزي الرقابية والتي يتمثل أحدها في هدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي، أما الهدف الثاني فيتصل في الاطمئنان على سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق أهدافه تلك باستخدام أدواته السياسية النقدية الكمية والنوعية وممارسة الرقابة المباشرة عليها وقد تم تقسيم إلية الرقابة المباشرة على البنوك الإسلامية وتطويرها.

دراسة (سلطان، 2005، ص 127 -138): بينت أهمية الرقابة على البنوك الإسلامية والتي تعتبر السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الوحدات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف

الموضوعية مقدما والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح المناسبة وقد لخصت الجوانب الرئيسية للرقابة على الأداء في الآتي ذكره:

1 - متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف إلى مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المقدرة في الوقت وبالكميات والقيم المقدرة.

2 - متابعة الكفاءة في الأداء بغرض التحقق والتأكد من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ

3 - تقييم نتائج التنفيذ لتحديد الانحرافات وأسبابها واتخاذ إجراءات التصحيح والتقويم اللازمين.

دراسة دوابه (2005): سعت هذه الدراسة إلى للتعرف إلى البنك المركزي المصرفي ووظائفه والبنوك الخاضعة له والأهمية النسبية للبنوك الإسلامية في هيكل القطاع المصرفي المصري مع إبراز العلاقة بين البنك المركزي المصرفي والبنوك الإسلامية في مصر، ومدى صلاحية الأدوات الرقابية والتمويلية للبنك المركز المصري للتطبيق على البنوك الإسلامية في مصر والبدائل المتاحة في حال عدم صلاحيتها في ذلك.

دراسة ادعيس(2001): بين الباحث من خلال بيان وظائف سلطة النقد للبنوك الإسلامية الأحكام المتعلقة بوظيفة سلطة النقد كمراقب على المصارف وقسمها إلى الفرع الأول : الأحكام المقننة المرتبطة بوظيفتها كمراقب ومن هذه الأحكام:

1 - الأحكام المتعلقة بترخيص المصارف وإدارتها والأحكام المتعلقة بأوجه الاستثمار وشروطه والقيود عليه والأحكام المتعلقة بالنسبة والاحتياطات وأسعار الخدمات.

2 - الأحكام المتعلقة بالإجراءات الممكن ترخيصها من قبل سلطة النقد على المصارف وهذه الأحكام لا تعتبر في حكم العقوبات بل هي نوع من أنواع الرقابة غير المباشرة كأسلوب

الاتساع الأدبي وأسلوب الأوامر والتعليمات وأسلوب تعيين مندوب مراقب في اجتماعات مجلس الإدارة.

3- الأحكام الرقابية الأخرى مثل: التفتيش والمتابعة الدورية على المصارف والمعايير المحاسبية المطبقة.

الفرع الثاني: الأحكام غير المقننة المرتبطة بوظيفة سلطة النقد كمراقب على المصارف ومن هذه الأحكام: الرقابة الشرعية ووجود دائرة خاصة بالرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية في سلطة النقد.

دراسة العيدروس(2009): بين الباحث في دراسته هذه مفهوم الرقابة الشرعية وأهمية وجود هيئات الفتوى والرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وذكر الشروط والضوابط المطلوبة في العاملين في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية وأخيرا تحدث عن مجالات عمل هيئات الرقابة الشرعية.

دراسة مشعل (2008): استعرض الباحث نوعين من نظم الرقابة وهما: نظام الرقابة التقليدية ونظم الرقابة الشرعية حيث قسم الأولى إلى ثلاثة أقسام وهي: الداخلية والخاصة والمركزية المصرفية.

وقسم نظم الرقابة الشرعية أيضا إلى ثلاثة أقسام وهمي: الداخلية والخارجية والمركزية.

واستعرض أيضا - هذه النظم من حيث هدفها ومرجعيتها الشرعية وأداة الفحص اللاحقة وقدم أربعة نماذج تطبيقية للرقابة الشرعية المركزية وهي:

الأول: وجود مجلس شرعي أعلى مهمته توضيح الإرشادات الشرعية.

الثاني: وجود هيئات رقابة شرعية خاصة وهيئات رقابة شرعية مركزية مرتبطة بوزارة الأوقاف.

الثالث: وجود هيئات رقابة شرعية مركزية مرتبطة بالمصرف المركزي.

الرابع: وجود هيئات رقابة شرعية خاصة مع عدم وجود هيئات رقابة شريعة مركزية.

وقد تم تقديم هذه النماذج من حيث هدفها ومرجعيتها.

دراسة الطراد (2007): بين علاقة البنك المركزي الأردني المركزي بالبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بما في ذلك الأدوات الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني على البنوك المرخصة والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية ، ثم بين أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية وآراء بعض الباحثين والمصرفين الإسلاميين حولها.

أهم النتائج التي توصل اليها الباحث:

1. يقوم البنك المركزي بالرقابة على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية ويستخدم نفس الأدوات والأساليب المستخدمة في الرقابة على المصارف التقليدية.
2. نظرة البنك المركزي لأعمال البنوك الإسلامية تؤثر سلبا في الأهداف الرقابية للبنك المركزي وعلى الاقتصاد بشكل عام.
3. تستخدم البنوك الإسلامية نفس النماذج والمستندات للرقابة على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مما يؤدي الى فهم عكسي للأهداف المرجوة من إعداد هذه المستندات.
4. البنوك المركزية لا تمارس رقابة نوعية فعالة على البنوك الإسلامية كما هو الحال في الرقابة على البنوك التقليدية.

أهم التوصيات.

أ. تطوير أساليب الرقابة الكمية والنوعية على أعمال البنوك الإسلامية لتحقيق اهداف الرقابة المصرفية.

ب. على البنوك الإسلامية ان تجهز مفتشين للرقابة على البنوك الإسلامية شريطة ان يكونوا على دراية بالأمور الشرعية والقانونية والمصرفية وعلى علم بالعمليات المصرفية في البنوك الإسلامية.

ج. إنشاء دائرة خاصة في البنك المركزي لمتابعة أعمال البنوك الإسلامية.

دراسة الرضي (2005) قام بالتعريف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أعدتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك من خلال تعاونها مع السلطات الرقابية في مجموعة دول العشرة التي كانت غايتها إيجاد قواعد استرشادية لتقييم مدى فعالية النظام الرقابي وإلقاء الضوء على هذه المبادئ من خلال تطبيقها في سوريا.

دراسة (خصاونة، 2008 ص 105_ 156) ناقش الباحث آثار مقررات لجنة بازل (2) على المصارف الإسلامية ومن خلاله بين مفهوم كفاية رأسمال وتقدير لجنة بازل (2) ومدى ملاءمته المصرفية وأثرها على المصارف العربية التقليدية والإسلامية ومدى متابعة المصارف المركزية للسلطة ورقابتها للبنوك الإسلامية من خلال تقييم مدى قدرة المصارف على قياس المتطلبات لتحقيق كفاية رؤوس أموالها والتدخل من قبل المصارف المركزية حيثما كان ذلك ضروريا.

دراسة الوادي (2002) وقد أوضح في دراسته أن رقابة البنك من أهم أدوار البنك المركزي إلا أن هذه الرقابة قد تؤدي إلى إشكاليات بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية بسبب تأثير هذه الرقابة سلباً على البنوك الإسلامية، وذلك لاختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث طبيعة عملها وأساليب التمويل، فالقيام بعملية الرقابة في بعض الأحيان قد يؤدي إلى شكل عكسي، بحيث لا تحقق الأهداف المرجوة من الرقابة وفي هذا المقام نرى

الباحث يدعو البنك المركزي إلى فهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية والتي تستطيع بعد ذلك من تطبيق رقابة أكثر فعالية وتحقيق المصلحة وتطوير الاقتصاد.

أهم النتائج:

1. يقوم البنك المركزي بالرقابة على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية وتستخدم نفس الأدوات والأساليب المستخدمة في الرقابة على المصارف العادية.
2. نظرة البنك المركزي لأعمال البنوك الإسلامية تؤثر سلبا في الأهداف الرقابية للبنك المركزي على الاقتصاد بشكل عام.
3. تستخدم البنوك الإسلامية نفس النماذج والمستندات للرقابة على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مما يؤدي إلى فهم عكسي للأهداف المرجوة من إعداد هذه النماذج والمستندات خاصة كشف الأخطاء المصرفية.

أهم التوصيات :

1. لأن المصارف الإسلامية تستخدم صيغ وأدوات استثمارية نوعية تختلف عن أسلوب الاستثمارات بالربا فعليه يجب أن يُستخدم أسلوب رقابي نوعي خاص بالبنوك الإسلامية.
2. تطوير أساليب كمية ونوعية للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية لتحقيق الأهداف الرقابية المصرفية.
3. تطوير النماذج والمستندات المستخدمة في الرقابة من قبل البنك المركزي لتتسع وتشمل أعمال البنوك الإسلامية بما يتناسب مع اهداف إعداد هذه النماذج والمستندات.
4. إنشاء دائرة خاصة بالبنك المركزي لمتابعة أعمال البنوك الإسلامية والرقابة عليها.

5. على البنك المركزي ان يجهز مفتشين للرقابة على البنوك الإسلامية شـــريطة ان يكونـــوا على علمٍ بالأمور الشرعية والقانونية والمصرفية وعلى علم أيضاً بالعمليـــات المـــصرفية فـــي البنوك الإسلامية.

دراسة عباد (2001): هدفت إلى دراسة العلاقة ما بين البنـــك المركـــزي الأردنـــي والبنـــوك الإسلامية العاملة في الأردن أيضاً، وفي سبيل ذلك استعرض الباحث سبل الرقابة على البنـــوك الإسلامية ومقارنتها بالطرق التقليدية وبحث في الثغرات التي تؤثر في أداء البنوك الإســـلامية. ومن ثم جمع بعض البيانات من قوانين البنوك الإسلامية المطبقة في الدول العربيـــة الأخـــرى. وخرج الباحث بمجموعة من التوصيات التي قد تساهم في قيام البنك المركزي الأردني بـــأجراء تعديل على بعض أدوات الرقابة بإدخال عناصر جديدة منها لصالح البنوك الإسلامية.

دراسة (شبرا، 2002 ص63 -83) تناولت هذه الدراسة بعض الوسائل الرقابية المستخدمة في البنوك الإسلامية والتي تجعلها أكثر شفافية ومن هذه الوسائل: نظام الضبط الـــداخلي وإدارة المخاطر والموافقة الشرعية والتدقيق الشرعي والتدقيق الخارجي.

دراسة الشعرواي (2002) بيَّن الرقابة ودور البنوك المركزية فيها، حيث قـــسم الرقابـــة إلـــى الرقابة الذاتية ورقابة البنك المركزي ورقابة الهيئة الشرعية وأوضح الفرق ما بـــين الرقابـــة الربوية والرقابة في البنوك الإسلامية.

دراسة السرطاوي (2002) أوضح الباحث علاقة البنك المركزي بالمصارف الإســـلامية مـــن حيث أهداف الرقابة على هذه البنوك والتي من أهمها: حماية أموال الودائع وضـــبط التوســـع النقدي والائتماني وتوجيه النشاط التمويلي والمحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف. كما بين المعايير الكمية للرقابة على الائتمان والتي من أهمها نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة وعمليات السوق المفتوحة والمقرض الأخير.

دراسة سوديون هارون (1996) تبحث هذه الدراسة في آثار المتغيرات علـــى إدارة الرقابـــة على أداء البنوك الإسلامية. وتتصل متغيرات إدارة الرقابة بالأصول والخصوم وإدارة النفقات. كما تشير إلى أن هناك أنشطة استثمارية رئيسية هي الأنشطة المدرة للـــدخل بالنـــسبة للبنـــوك الإسلامية، في حين أن المدخرات والودائع الاستثمارية والتكاليف للبنوك فهي - كما هو متوقع - ترتبط بشكل إيجابي مع مجموع النفقات الربحية.

أهم ما يميز هذه الدراسة:

دراسة (مدى كفاءة الرقابة على أنظمة الرقابة في فلسطين).

تسليط الضوء على أنظمة الرقابة المختلفة في فلسطين والتي تضم ثلاث محاور.

1. رقابة سلطة النقد.
2. رقابة هيئة الرقابة الشرعية.
3. الرقابة الخارجية (رقابة المدقق الخارجي).

وبما أن لفلسطين ميزة خاصة عن بقية الدول حيث أنها دولة ذات سيادة منقوصة حيث أثر ذلك على مستوى أداء أنظمة الرقابة على البنوك وذلك لانقسام الوطن الى شطرين (الضفة وغـــزة) مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى أنظمة الرقابة في غزة (المتمثلة بالمدققين الخـــارجيين) ممـــا اقتصرت الدراسة على أنظمة الرقابة الموجودة في الضفة، بالإضافة الـــى محدوديـــة البنـــوك الإسلامية العاملة في فلسطين (البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني).

القسم الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم الرقابة وأهدافها

إنّ الرقابة هي جوهر أي مشروع بحيث أن أي من المشروعات القائمة تحتاج إلى متابعة الخطط الموضوعة والتأكد من أوجه الصرف للأموال الموضوعة من أجل تنفيذ المشروع كما تحتاج للرقابة من أجل متابعة أداء الأفراد على النحو الصحيح.

(أي أننا نحتاج للرقابة من أجل التأكد من أن سير عمل المشروع يتفق مع الخطط والأهداف الموضوعة).

المطلب الأول: مفهوم الرقابة:

يمكن تلخيص مفهوم الرقابة من خلال التعاريف الآتية:

المفهوم الأول : (هي السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الوحدات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف الموضوعة مقدما، والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح المناسبة) [1].

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نلخص الجوانب الرئيسية للرقابة على الإدارة كالآتي:

1 - متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة في الوقت المحدد.

2 - متابعة الكفاءة في الأداء من خلال التنفيذ بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة وتجنب الإسراف أو وجود أخطاء في التنفيذ.

3 - تقييم النتائج وتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات لتصحيحها.

---

[1] سلطان، محمد. **إدارة البنوك** 2005. ادارة الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

المفهوم الثاني: (قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين للتأكد من أن أهداف المشروع والخطط التي صممت للوصول اليها قد تحققت)[1].

المفهوم الثالث : (التحقق من أداء العمل وتنفيذ البرامج وفق الأهداف المنوطة بالتنظيم ووفق القاعدة والإجراءات والتعليمات والأوامر التي تصدر عن المستويات المختلفة في التنظيم لتنفيذ ما تقدم)[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الرقابة يتضمن عدة أمور:

1 - أهداف موضوعة.

2 - متابعة من قبل الرؤساء للمرؤوسين.

3 - تحقيق الأهداف.

4 - اكتشاف الأخطاء ومحاولة تصحيحها.

المطلب الثاني: أهداف الرقابة:

نرى أن هناك تطورا ملحوظا على أهداف الرقابة فقد كانت الرقابة مقتصرة على اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الموجودة في الدفاتر والسجلات وأن المراقب قد قصر نفسه على اكتشاف تلك الأخطاء كما أنها كانت تهدف إلى التحقق من دقة الحسابات والسجلات إلا أننا نرى أن هناك تطوراً في مهمة المراقب بعدما كان يقتصر على اكتشاف تلك الأخطاء وإلى إبداء رأيه الفني المحايد في تقرير عن نتيجة فحصه وان عليه ان يطمئن الطوائف العديدة التي تعتمد على البيانات المحاسبية عن صحة ودقة تلك البيانات ودرجة الاعتماد عليها.

---

[1] الصيرفي ، محمد. **إدارة البنوك**. 2006، ص 223، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن

[2] عبد المولى، ناصر وآخرون. **البنوك الإسلامية**.2010، ص 144، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

ومع تطور أهداف الرقابة فإننا نستطيع أن نوجز أهداف الرقابة بشكل عام من خلال النقـــاط التالية[1]:

مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها والتعرف إلى ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التـــي حالـــت دون الوصول إلى الهدف المنشود.

1 - تقسيم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفاً منها.

2 - تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع النشاطات.

3 - تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ومن وجهة البنك الفيدرالي الأمريكي ان اهداف الرقابة على البنوك ما يلي[2]:

1 - حماية حقوق المودعين.

2 - بث الثقة في الجهاز المصرفي والنظام المالي. ومن ثم التقليل من مخاطر الخـــسارة التـــي يمكن للمودعين وغيرهم من الدائنين ان يتعرضوا لها.

3 - العمل على إيجاد نظام مالي يتسم بالكفاءة والتنافسية.

4 - حماية المستهلكين.

---

[1] جبر، هشام. **إدارة المصارف الإسلامية**.2006، ط2، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص52.

[2] جبر، هشام. مرجع سابق، ص53.

المبحث الثاني: الرقابة على البنوك الإسلامية

المطلب الأول: ماهية البنك الإسلامي:

تعتبر البنوك الإسلامية بنوكاً تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في قيامها بعملها وذلك سواء في مجال الادخار والاستثمار ويمكن القول: أنّ البنوك الإسلامية عبارة عن نظام مالي يعتمد على المشاركة في المخاطرة على الأرجح بدلا من الاعتماد على دفع الفوائد.

كما يمكن تعريف البنك الإسلامي: بنوك لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وتقبل الودائع كأي بنك آخر وتقدم الخدمات المصرفية الأخرى، ولكنها تتحمل مخاطر المشاركة في الاستثمار مع عملائها.

الرقابة على البنوك الإسلامية:

أهمية الرقابة على البنوك:

تتجلى أهمية الرقابة في النظام الاقتصادي في المحافظة على استقرار النظام المالي، كما يهدف إلى زيادة ثقة الجمهور، والنظام الموضوع للبلد.

كما أن الهدف من الرقابة المصرفية عموما هو إيجاد توازن بين الكتل النقدية أي مجموع وسائل الدفع المتاحة من نقد وائتمان من جهة والإنتاج الوطني من السلع والخدمات من جهة أخرى وهو توازن حيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني لتجنب التضخم واضطراره، والذي يؤدي حتما إلى تدهور قيمة العملة المحلية وقدرتها الشرائية[1].

ولما للرقابة على البنوك من أهمية فإن البنوك بشكل عام تخضع لثلاثة أنواع من الجهات الرقابية:

1 - رقابة البنك المركزي.

---

[1] ناصر، سلمان. **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**. جامعة الجزائر، الجزائر. 2006.

2 - الرقابة الشرعية.

3 - الرقابة الخارجية.

الفرع الأول: رقابة البنك المركزي:

أولا: ماهية البنك المركزي:

يُعرّف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة أي يأتي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد ويجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها تلك البنوك التجارية في تعاملها مع الأفراد[1].

كما يُعرف البنك المركزي (بنوك مملوكة للدولة، وتعمل وكيلا ماليا لها، ولها سلطة ادارة السياسة النقدية للدولة فتتولى إصدار النقد، والاحتفاظ بحسابات الحكومة لديها، وتحافظ على استقرار قيمة العملة المحلية وتحتفظ بحسابات البنوك لديها[2].

ثانيا: أدوات الرقابة المصرفية:

هناك أدوات رقابية صرفية متعددة كانت تستخدم وما زالت للرقابة على الأنواع المختلفة من البنوك وهي:

1 - الأدوات الكمية.

2 - الأدوات الكيفية (النوعية).

3 - أدوات التدخل المباشر.

---

[1] ناصر، سلمان. مرجع سابق،2006.

[2] جبر، هشام. مرجع سابق، ص57.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية:

تلك الوسائل التي يتم بها التأثير على الحجم الكلي للائتمان المصرفي دون الاهتمام بمجالات استخدامه[1].

أ - نسبة الاحتياطي القانوني:

كانت الولايات المتحدة هي من طبق هذه الأداة بشكل متغير بحيث وضعت شروطاً إلزامية تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة الدائنة لحساباتها لدى البنك المركزي، وحاليا تفرض نسبة هذا الاحتياطي بنسب مختلفة بحيث ترتفع النسبة مع ارتفاع قيمة الوديعة وتتراوح بين 2% و12% حسب حجم الوديعة ونوعها، أما في الدول النامية فهي موحدة على كافة أحجام الودائع.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية، فانه يجب تطبيقها على الحسابات الجارية أما فيما يتعلق بحسابات الاستثمار العام أو المشترك أو المخصص فيجب تخفيض الاحتياطي النقدي وذلك لأنه يحد من قدرة البنوك الإسلامية على الاستثمار، وذلك بسبب طبيعة العقود الإسلامية التي تحد من مقدرة تلك البنوك على توحيد السيولة[2].

ب -عمليات السوق المفتوحة:

هي عبارة عن دخول البنك المركزي الى السوق سواء أكان بائعاً أو مشترياً لبعض الأصول وخاصة الأوراق المالية الحكومية، ففي حالة الائتمان يقوم البنك بشراء الأوراق المالية وذلك بهدف ضخ السيولة النقدية.

---

[1] ناصر، سلمان. مرجع سابق،2005، ص71.

[2] كتاب الوقائع. (**دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية**)، النشر العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات، 2002.

ونرى أن عمليات السوق المفتوحة تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية فهذا النوع يقوم على الافتراض بسعر الفائدة ، أما إذا كانت السندات تقوم على أساس سندات المعارضة أو المرابحة الجائزة شرعا فلا باس في استخدامها من قبل البنك المركزي.

ج - نسبة السيولة:

يتدخل البنك المركزي في تحديد نسبة أصول سائلة والتي يمكن تحويلها الى نقد وان هذه الطريقة لا يمكن تطبيقها على البنوك الإسلامية وذلك لأنها تقوم باستثمار الأموال عن طريق المشاركة والمضاربة وبالتالي فان الأفراد لا يدخلون في عمليات الاستثمار إلا عندما يحصلون على الربح فإذا قامت هذه البنوك بتحديد نسبة سيولتها فإنه يمنع هذه البنوك من استثمار جزء من هذه الأموال.

الفرع الثالث: معايير الوقاية الشرعية للائتمان:

أ - تحديد الهوامش النقدية للائتمان:

يتدخل البنك المركزي بالطلب من كل مصرف يفتح لديه اعتماداً مستندياً أو خطاب ضمان أن يغطي صاحب هذا الطلب نسبة معينة [1].

ونرى أن هذه النسب يجب أن تتفق مع العقود الإسلامية فمثلاً إذا كان في حالة المشاركة فإنه يمكن استخدام نسبة حصة الشريك، أما في حالة البيوع الآجلة فيمكن استخدام نسبة مقدم الثمن.

ب -هامش الضمان المطلوب:

هامش الضمان هو مقدار الأموال التي يمكن ان يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية كقرض من هذه البنوك والباقي يبيعه العملاء من أموالهم الخاصة وتعتبر أداة للسيطرة على الائتمان في الدول التي يكون فيها أجواء ومضاربات حادة في الأوراق المالية.

---

[1] **كتاب الوقائع.** مرجع سابق، ط1 2002.

الفرع الرابع: أدوات التدخل المباشر:

هي تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي وذلك من أجل التدخل المباشر في عمليات البنوك والتأثير عليها ومن أهمها.

أ - الرقابة والتفتيش (الرقابة الميدانية):

حيث يستخدم البنك المركزي هذا النوع من الرقابة عن طريق موظفيه وذلك بإجراء فحص ميداني ودوري للسجلات والكشوفات مراقبة أي عمليات البنك المختلفة.

ونرى ان البنك الإسلامي يقدم للبنك المركزي السجلات التالية :

1 - كشف البيان الشهري للموجودات والمطلوبات.

2 - كشف تصنيف السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية.

3 - نموذج عن الإخطار المصرفية وإجمالي التسهيلات.

ب - إصدار التعليمات المباشرة للمصارف:

يحق للبنك المركزي التدخل في بعض الحالات وإصدار أوامره وتعليماته بطريقة حازمة وذلك للمحافظة على التزام البنك الإسلامي بالتعليمات الموجهة إليه ويلحق هذا الإجراء إصدار عقوبات حازمة على كل من يخالف تعليمات البنك المركزي وهذا الإجراء لا يتنافى مع عمل البنوك الإسلامية في حال عدم معارضتها مع طبيعة عمل البنك من الناحية الشرعية.

ج - أساليب التصحيح:

تعتبر أساليب التصحيح هي المكملة للعملية الرقابية بحيث يتم من خلالها كشف الانحرافات والتجاوزات ومن هذه الأساليب.

1 - النصح والإقناع الأدبي:

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك بشكل عام من أجل أن تتصرف البنوك بالاتجاه الذي يرغب فيه وأن هذه الوسيلة تعتمد على مدى هيبة البنك المركزي.

2 - العقوبات.

وتشتمل على العقوبات غير المالية، غرامات مالية، والتدخل الإداري.

- العقوبات غير المالية: ومن أمثلتها فرض بعض من القيود على التوسع الجغرافي والتوسع في الاقتراض.
- الغرامات المالية: وتعتمد البنوك المركزية بتطبيق هذا النوع على استخدام سعر الفائدة وهذا يصطدم بشكل صريح مع مبدأ تحريم التعامل بالفائدة في المصارف الإسلامية وفي حال فرض هذه العقوبة بسبب سوء الإدارة من قبل المصرف الإسلامي فإنه يجب خصم قيمة هذه العقوبة من حساب المساهمين وليس من حساب أصحاب الودائع الاستثمارية[1].
- التدخل الإداري: يمكن ان تستخدم هذه الطريقة في حال مخالفة البنك للأوامر والضوابط والتعليمات الموضوعة من قبل البنك المركزي.
- الشطب: يجب أن يكون هذا الإجراء مبرراً من قبل البنك المركزي أي أن تكون أسبابه واضحة في حال قام بشطب أحد البنوك.

هـ - رقابة سلطة النقد الفلسطينية:

وجدت سلطة النقد الفلسطينية من خلال اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ويمكن أن تمارس سلطة النقد مهامها كمراقب على المصارف الإسلامية من خلال النقاط التالية:

1 - ترخيص المصارف:

نظم كل من قانون سلطة النقد الفلسطينية وقانون البنوك الأردني رقم (94) لسنة 1966 وقانون الصرافة (26) لسنة 1941 والأحكام المتعلقة بترخيص المصارف بما فيها الضوابط المتعلقة بالشكل القانوني ورأس المال والمؤسسين وفتح فروع جديدة والاندماج والانتهاء. ووفقا لشروط الترخيص سواء القانون أو الأنظمة الصادرة من سلطة النقد فإنها لم تفرق في الشروط المطلوبة للترخيص بل ساوت بين أنواع المصارف جميعها بما فيها المصارف الإسلامية وهذا ما بينته المادة رقم (7) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.

---

[1] كتاب الوقائع. ط1. 2002. مرجع سابق. ص51.

2 - نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:

تفرض التشريعات على المصارف ضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى سلطة النقد وذلك لأجل حل المشاكل التي تتعرض لها والتي تخص السيولة وهذا مناسب بالنسبة للحسابات الجارية لدى المصارف الإسلامية وغير مناسب بالنسبة للودائع الاستثمارية.

3 - غدوات التدخل المباشر :

* الرقابة والتفتيش والمتابعة الدورية على المصارف : انطلاقا من دور سلطة النقد في الرقابة على المصارف بشكل عام فإنها تقوم بمتابعة أداء عملها من خلال التفتيش الدوري وذلك للتأكد من مدى التزامها بالقوانين والأنظمة والتأكد من مركزها المالي وهذا ما جاء به الفصل السابع المادة (47) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 بحيث ان التفتيش والفحص الدوري على السجلات والحسابات يجب ان يكون مرة وحدة في السنة على الأقل.

* إصدار الأوامر والتعليمات: يتيح القانون لسلطة النقد ان تصدر ما تشاء من أوامر وتعليمات للمصرف الذي يخالف القوانين والطلب منه ضرورة الالتزام بها ويجيز لها ان توقع اشد العقوبات على البنك المخالف لها وهذا لا يتعارض مع طبيعة المصارف الإسلامية.

*أسلوب توقيع الجزاءات غير المادية: يسمح قانون سلطة النقد في حالة مخالفة احد البنوك القانون والتعليمات التي وضعتها سلطة النقد ان تفرض على المصرف أية جزاءات غير مادية كتخفيض تسهيلات ممنوحة أو منع القيام ببعض العمليات المحددة وتقييد أنشطة وهذا الإجراء يمكن تطبيقه على البنوك الإسلامية لأننا لم نجد ما يخالف ذلك في الأوامر والأنظمة والقدرات والتعليمات الصادرة من سلطة النقد.

* أسلوب توقيع الجزاءات المالية: يجيز قانون البنوك الساري الحق لسلطة النقد أن تفرض ما تشاء من غرامات مالية على البنوك المخالفة سواء أكانت هذه الغرامات على أساس الأيام التي يستمر فيها المخالفة أو بعضها الآخر على أساس المبلغ المقطوع ومن خلال هذا الإجراء فإن سلطة النقد لم تفرق بين بنك تقليدي أو بنك إسلامي.

* من الإجراءات التي تقوم بها سلطة النقد ضمن إجراءاتها العقابية هو تعيين مندوب مراقب في اجتماعات مجلس الادارة كما يجوز لسلطة النقد تعيين مفوض لإدارة المصرف وهو مفوض

مؤقت وقد حدد القانون رقم (2) لسنة 2002 في المادة (56) وكذلك يجوز لسلطة النقد شطب مصرف أو دمجه مع أي مصرف آخر وفق حالات حددتها المادة رقم (58) وليس هناك ما يمنع من تطبيق هذه الإجراءات العقابية على البنوك الإسلامية في فلسطين.

* الرقابة الشرعية من خلال قانون المصارف (2002): فقد اهتمت سلطة النقد بموضوع الرقابة الشرعية وذلك من خلال النقاط التالية:

1 - يجب على البنك الإسلامي أن يعين هيئة رقابة شرعية قبل المباشرة بأعماله وهذا ما جاء في المادة رقم (75) منه بحيث لا يقل عدد أفراد هذه الهيئة عن ثلاثة أشخاص.

2 - تعيين أي عضو في الهيئة الشرعية في أي بنك إسلامي يحتاج الى موافقة سلطة النقد

3 - التأكيد على معايير الإفصاح في تقارير الهيئة الشرعية.

4 - أعطت سلطة النقد مسؤولية التأكد من ان جميع الأعمال والأنشطة تتفق مع الشريعة الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية.

الفرع الثاني: رقابة المحاسبين القانونيين:

إنّ الهدف من مراجعة القوائم المالية للبنوك من قبل المراجع الخارجي هو إعطاء راية المحايد المستقل، ويقدم المراجع الخارجي رأيه عادة إما إلى المساهمين أو إلى مجلس الإدارة وكذلك يمكن للكثيرين الاطلاع عليه من أصحاب العلاقة كالمودعين والسلطات الرقابية ويساعد هذا الرأي لبيان مدى مصداقية القوائم المالية إلا أن هذا الرأي لا يجب أن يفسر أنه ضامن للمستقبل لقدرة البنك أو يتعلق بكفاءة الإدارة المسؤولة عن أعمال البنك.

ويهتم المراجع الخارجي بمدى قدرة البنك على الوفاء بالقروض والاستثمارات والأصول الأخرى المدرجة في القوائم المالية وبالتالي القيمة المتواصلة لها وبتحديد الإفصاح المناسب للقوائم المالية عن كافة الالتزامات وغيرها من الالتزامات العرضية[1].

[1] احمد، وفاء. **أصول المراجعة في البنوك الإسلامية**. جامعة عين شمس. مصر،1990، ص107.

كما أنه يجب على المدقق الخارجي الاطلاع على عمل المدقق الداخلي ومدى كفاءة العمل الذي يقوم به ويستطيع المدقق الخارجي الاستعانة بعمل المدقق الداخلي من أجل انجاز العمل المطلوب منه كما يستطيع المدقق الخارجي إعطاء ملاحظاته بشأن عمل المدقق الداخلي وإعطاء النصح إذا لزم الأمر.

ولا يخفى أن عمل المدقق الخارجي هو تقييم حكمي ويمكن أن يستخدم هذا الرأي الحكمي في بعض النواحي[1]:

- تقييم المخاطر الضمنية والرقابية لعدم صحة البيانات نتيجة لسلوك احتياطي.
- تحديد طبيعة وتوقيت ومستوى اجراءات المراجعة.
- تقييم نتائج تلك الإجراءات.

تقييم معقولية الأحكام والتقييمات التي تقوم بها الادارة عند إعداد القوائم المالية. ويقوم المدقق الخارجي بإجراءات معينة من أجل الوصول إلى درجة من الاطمئنان المعقول إلى إعداد تلك القوائم إلا أنه لا يمكن اكتشاف جميع الأخطاء في تلك القوائم وذلك لأن المدقق يستخدم التقييم الكمي، والاختبارات العشوائية، كما تتم الاستعانة بالمدقق الخارجي وذلك من خلال قانون سار أو نص تعاقدي.

الفرع الثالث: رقابة الهيئة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية:

أولا: مفهوم الرقابة الشرعية:

يقصد بالرقابة الشرعية وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعتها للتأكد من صحة التطبيق وذلك حرصا على تصحيح أية أخطاء أولاً بأول لضمان التطبيق الشرعي السليم[2].

---

[1] **أصول المراجعة في البنوك الإسلامية**. مرجع سابق. ص107.

[2] جبر،هشام. مرجع سابق. ص331.

كما عرّف الدكتور حسن شحاتة الرقابة بقوله: هي متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية[1].

وكما عرّف العبد روس الرقابة الشرعية بقوله: هي (الإشراف والملاحظة الدقيقة على أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المتنوعة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية واجتهادات وقرارات المجامع واللجان الفقهية المعتمدة وفق آليات وضوابط[2].

كما يمكن تعريف الرقابة الشرعية على أنها جميع الأجهزة الرقابية التي تستخدم في مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشريعة الإسلامية.

ثانيا: أهمية الرقابة الشرعية:

(1) الحاجة الى هيئة شرعية لمراقبة هذه الأعمال الشرعية البديلة عن الأعمال التقليدية التي تقوم على أساس الربا.

(2) إن وجود مثل هذه الهيئة يعطي الثقة لدى الجمهور أن هذه البنوك تعمل بإشراف هيئة متخصصة بالأمور الشرعية التي يقوم على أساسها هذا النوع من البنوك.

(3) تستطيع الهيئة الشرعية ان تختار عاملين أكفياء ذوي خبرة في الأمور الشرعية وذلك لأن هذا النوع من البنوك حديث النشأة.

(4) إن دخول كثير من التقنيات إلى العمل المصرفي لم تكن موجودة من قبل وبالتالي تحتاج إلى جهة متخصصة من أجل التأكد من أن التعامل معها مباح وذلك مثل البطاقات الائتمانية.

---

[1] حماد، حمزة. **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. كلية الدراسات العليا**. الجامعة الاردنية عمان 2004.

[2] العبد روس، علي. **الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**. بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول دبي 2009 ص17.

و - هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي:

من خلال نظام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة للبنك الإسلامي العربي[1] الصادر بتاريخ واحد نيسان ومن المادة السابعة منه تكون اختصاصات الهيئة الشرعية ما يلي:

1 - إبداء الرأي الشرعي في الأنظمة ولوائح العمل والتأكد من أي محظور شرعي وكل ما يتطلبه من رقابة وتدقيق.

2 - إبداء الرأي في معاملات واستفسارات الدوائر والشركات التابعة للبنك التي تحال الى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموحدة.

3 - ترتيب زيارات ميدانية للوحدة والدوائر بهدف تدعيم وتطوير والتنسيق فيما يتعلق بالجوانب الشرعية.

4 - متابعة أعمال وتقارير المراقب الشرعي المقيم، وتقييم ذلك على ضوء الفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية وأصول الشريعة ومبادئها.

5 - تقديم تقرير سنوي شامل للمجلس يبين خلاصة ما تم عرضه من حالات وما جرى بيانه من آراء في المعاملات المنفذة حسب اللوائح والشركات التابعة.

وتكون مسؤوليات هيئة الرقابة حسب المادة الثامنة ما يلي:

1 - النظر في الاستفسارات الواردة من الدوائر والشركات التابعة.

2 - النظر في تقارير المراجعة والرقابة الشرعية المتعلقة بالدوائر والشركات وذلك من اجل إقرار هيئة الفتوى أو تعديله أو تصحيح ما اشتمل عليه التقرير المقدم بالإضافة الى اطلاع الهيئة على التقارير المعدة بشان المراجعة الميدانية.

---

[1] موقع البنك الإسلامي العربي على شبكة الانترنت www.arabislamic bank.com / fatawa

3 - وضع العقود النمطية وتعميمها على الفروع والدوائر والشركات التابعة.

ز - هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني:

لا بد ان يكون لكل هيئة رقابية شرعية مرجعية شرعية تعتمد عليها ولذلك قررت الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الفلسطيني المرجعية التالية[1]:

1 - ما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك وما يصدر من قرارات أو توصيات.

2 - معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في البحرين[2].

3 - فتاوى وقرارات وتوصيات الندوات والمجامع والملتقيات الفقهية في ضوء ما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك (محضر اجتماع الهيئة (2009/2) بتاريخ 2009/04/02.

4 ترجع الهيئة فيما تصدره من فتاوى وقرارات الى المقاصد العامة للشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية وأحكامها الجزئية المستمدة من القران الكريم والسنة النبوية دون التقيد بمذهب معين.

كما أن المرجعية الأخرى غير المرجعية الشرعية هي التعليمات القانونية الصادرة عن سلطة النقد حيث وضعت الأنظمة والقوانين التي تضبط تكوينها وعملها وتقاريرها حسب مبادئ وأحكام الشريعة ففي قانون المصارف رقم (2) لسنة (2002) والفصل الثاني عشر منه تحت عنوان المصارف الإسلامية: بالإضافة إلى التعاميم التي أصدرتها سلطة النقد والتي نذكر منها[3]:

---

[1] عفانة، حسام. **مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**. بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين واقع وتحديات رام الله فلسطين 2010.

[2] قد بلغ عدد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية حتى بداية سنة 2010 (41) معيار، موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية www.arabic.aaoifi.com.

[3] عفانة. مرجع سابق 2010، ص11.

تعميم رقم (51) والذي صدر بتاريخ (1999/09/01) في كافة البنوك والشركات الإســـلامية والتي تخص دور هيئة الرقابة الشرعية والتي تشتمل على تفعيل دور هيئة الرقابـــة الـــشرعية وتطبيق الأهداف والغايات المبينة في النظم الداخلية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراســة
- أداة الدراســـة
  - صدق الأداة
  - ثبات الأداة
- إجراءات الدراسة
- تصميم الدراســة
- المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها واستخدام أداة الدراسة وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأحد صوره وهي الدراسة المسحية نظراً لملاءمته أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراقبين الماليين في سلطة النقد(المراقبين في وحدة الرقابة والتفتيش على البنوك) والمراقبين الماليين في الضفة وتم استخراج عينة مكونة من 200 مراقب مالي موزعين كما يلي: 20 مراقباً في سلطة النقد و 19 مراقباً أو عضو هيئة رقابة شرعية في البنوك الإسلامية في الضفة (البنك العربي الإسلامي البنك الإسلامي الفلسطيني) أو ممن سبق لهم العمل فيها وتم الوصول إليهم من خلال الإطلاع على التقارير السنوية التي تخص الهيئات الرقابية الشرعية السابقة بحيث تم تحديد الأسماء أو عن طريق المراسلة عبر الانترنت أو فروع البنوك الإسلامية العاملة والتي سبق ذكرها والعاملين في هذا المجال 160 مراقباً خارجياً، وتم تحديد العينة الخاصة بالمراقب الخارجي (المدقق الخارجي) بالرجوع إلى نقابة المحاسبين القانونين في الضفة الغربية والتي مقرها في مدينة نابلس ومن ثم تم جمع البيانات بوساطة استبانة أعدت لهذا الغرض ومن ثم تم تحليل الاستبانة باستخدام البرنامج

الإحصائي spss وتم وضع النتائج وهي تقرير في الفصل الرابع من هذه الدراسة واختتمت بالتوصيات التي تم توضيحها في الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة.

عينة الدراسة:

شملت العينة (200) مراقب مالي تم استرجاع (200) موزعين كما يلي:

21 في سلطة النقد؛ و 19 مراقبا أو عضو هيئة رقابية شرعية في البنوك الإسلامية العاملة في الضفة الغربية أو ممن سبق لهم العمل فيها، و160 مراقباً خارجياً. بحيث تم تحليل (189) واستبعاد (11) وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة والجداول (1) (2) (3) (4) تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة

المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
جامعة	8	4.2
مؤسسة تدقيق	145	76.7
بنوك	30	15.9
سلطة النقد الفلسطينية	6	3.2
المجموع	189	100.0

نلاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لمتغير المؤسسة هو مؤسسة التدقيق حيث بلغت النسبة 76.7% وأقل نسبة هي سلطة النقد حيث بلغت النسبة 3.2%.

الجدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية%
دبلوم	8	4.2
بكالوريوس	145	76.7
ماجستير	30	15.9
دكتوراه	6	3.2
المجموع	189	100.0

نلاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية كانت لدرجة البكالوريوس حيث بلغت النسبة 76.7% وأقل نسبة كانت الدكتوراه حيث بلغت النسبة 3.2%.

الجدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية%
مدير	6	3.2
مراقب شرعي	6	3.2
أكاديمي	6	3.2
رئيس فريق تفتيش	2	1.1
محلل	7	3.7
نائب رئيس قسم	2	1.1
مفتش	3	1.6
موظف رقابة	8	4.2
مدقق	84	44.4
محاسب	58	30.7
مؤسسة تدقيق مالي	7	3.7
المجموع	189	100.0

بلغت أعلى نسبة مئوية حسب متغير طبيعة العمل لوظيفة المدقق حيث بلغت النسبة 44.4% وكانت أقل نسبة لمتغير نائب رئيس قسم حيث بلغت 1.1%.

الجدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

مسمى العمل	التكرار	النسبة المئوية %
هيئة رقابية	18	9.5
مؤسسة رقابية خارجية	154	81.5
سلطة النقد الفلسطينية	17	9.0
المجموع	189	100.0

بلغت النسبة المئوية بالنسبة لهيئة الرقابة 9.5% بينما بلغت بالنسبة للمؤسسة الرقابية الخارجية 81.5% وهي أعلى نسبة بينما بلغت النسبة المئوية الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية 9% وهي أقل نسبة مئوية.

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالخطوات التالية من أجل بناء أداتي الدراسة وقامت بتطويرها لتصبح أداة لجمع المعلومات في هذه الدراسة وذلك وفقاً للخطوات التالية:

مراجعة الأدب السابق المتعلق بموضوع كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين وقد روعي في بناء وتطوير الاستبانة أن تكون مناسبة لقياس المطلوب من الدراسة وتشتمل على أداتين:

الأداة الأولى: هدفت إلى التعرف إلى الإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية وتتكون من 17 فقرة حيث يتم من خلالها بيان الإجراءات التي تتعلق بنوع البيانات التي يطلع عليها المدقق والفقرات التي تتعلق بنوع التعاون بين المدقق والجهات ذات العلاقة بالبنوك الإسلامية.

الأداة الثانية: هدفت الى التعرف الى رقابة سلطة النقد على أعمال البنوك الإسلامية ورقابة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية بحيث قسمت هذه الأداة الى قسمين:

القسم الأول: ركزت على الإجراءات الرقابية التي تنتهجها سلطة النقد للرقابة على أداء البنوك الإسلامية من خلال بيان أن هذه الإجراءات هي نفسها المطبقة على البنوك التقليدية وبيان مدى التزام البنوك الإسلامية بالمعايير النوعية والكمية التي تفرضها سلطة النقد ومدى التزامها بمعايير لجنة بازل بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المستخدمة.

القسم الثاني: ركزت على الإجراءات الرقابية التي تنتهجها هيئة الرقابة الشرعية وتبين من خلال فقرات الاستبانة مدى تعاون هيئة الرقابة الشرعية وإدارة البنك ومدى مشاركة الهيئة الشرعية في اختيار العاملين بالإضافة الى قدرتها على تأصيل مفهوم البنك الإسلامي للعملاء، وتبين أنواع التقارير التي تعدها هيئة الرقابة الشرعية.

ويشتمل كل منهما على معلومات ديمغرافية عامة حول المستجيب عن الاستبانة.

واستخدمت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي الذي يحتسب أو زان تلك الفقرات على النحو التالي:

(80% -100%)	موافق جدا
(70% -79.9%)	موافق
(60% -69.9%)	محايد
(50% -59.9%)	غير موافق
(أقل من50%)	غير موافق على الإطلاق

صدق الأداة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات المقياس من حيث صياغة الفقرات ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه

(أي تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله) إما بالموافقة على أهمية الفقرة أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها بحيث أصبح المقياسان في صورتها النهائية وتتكون الاستبانة من:

1_ 21 فقرة تخص رقابة سلطة النقد على أعمال البنوك الإسلامية.

2_12 فقرة تخص رقابة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية.

3_استبانة خاصة بالإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي على أعمال البنوك الإسلامية. انظر (ملحق 2).

ثبات الأداة:

بعد التأكد من صدق أداتي الدراسة تم استخراج معامل ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha والجدول (5) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

الجدول (5)

معاملات الثبات لأداتي الدراسة بمجاليها الرئيسين

المجال الرئيس	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
رقابة سلطة النقد على أعمال البنوك الإسلامية	21	0.914
رقابة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية	12	0.904
الإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية	17	0.814
الدرجة الكلية	50	0.837

يتضح من الجدول (5) معاملات الثبات المرتفعة والتي حصلت عليها أداة الدراسة ودرجتها الكلية مما يجعلها قابلة ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد مقياسي الدراسة بصورتهما النهائية.

- تحديد أفراد عينة الدراسة.

- توجيه كتاب من عمادة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية إلى الجهات المعينة من اجل تسهيل الدراسة.

- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة واسترجاعها حيث تم توزيع (200) استبانة وتم استرجاع (189) وتم استبعاد (11) إما لعدم اكتمال الإجابة عليها بسبب عدم اكتمال البيانات المطلوبة المتعلقة بالمستجيب أو لنمطية الاستجابة وبقي (189) استبانه صالحة للتحليل وهي التي شكلت عينة الدراسة.

- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها مع الدراسات السابقة واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

أ - المتغيرات المستقلة:

- الدرجة العلمية: ولها أربعة فئات: (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)

- مكان العمل: وله ثلاثة مستويات وهي(سلطة النقد، هيئة الرقابة الشرعية، المراقبين الخارجيين)

- المؤسسة: ولها ثلاثة مستويات (هيئة الرقابة الشرعية، المدقق الخارجي، سلطة النقد)

ب - المتغير التابع:

تتمثل في الاستجابة عن فقرات الاستبانة بمجالاتها:

1. مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم

المعالجات الإحصائية:

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة بتحليل البيانات إحصائيًا وفقًا لبرنامج (SPSS) باستخدام الحاسب الآلي من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences وهي على النحو الآتي:

1. التكرارات والنسب المئوية لتحديد خصائص عينة الدراسة في ضوء خصائصهم وجميع ما يتعلق بالدراسة.

2. المتوسط الحسابي لحساب متوسط استجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة.

3. معامل ارتباط ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

4. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين T- Test for Independent Samples لتحديد دلالة الفروق بين وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات ثنائية.

5. اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of Variance (ANOVA) لتحديد دلالة الفروق بين وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات أكثر من ثنائية.

6. اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين المتوسطات Scheffe Post Hoc Test للكشف عن مصدر التباين بعد رفض الفرضيات التي تستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي.

7.معامل ارتباط بيرسون لتحديد الارتباط وقوته بين متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف الى مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم. ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة والتأكد من صـــدقها ومعامـــل ثباتها وبعد عملية جمع البيانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائيا باســـتخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعاً لتسلسل أســـئلتها وفرضياتها:

أولاً: - رقابة سلطة النقد على أعمال البنوك الإسلامية:

وفيما يلي عرض لنتائج اختبارات الدراسة حيث استخدمت الباحثة الانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أداتي الدراسة تم استخراج المتوســـطات الحـــسابية والانحرافـــات المعياريـــة واعتمدت الباحثة المقياس الآتي لتقدير درجة التطبيق:

(80% -100%) موافق جدا
(70% -79.9%) موافق
(60% -69.9%) محايد
(50% -59.9%) غير موافق
(أقـــل من50%) غير موافق على الإطلاق

ويبين الجدول (6) هذه النتائج.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات رقابة سلطة النقد على أعمال البنوك الإسلامية

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدرجة
.1	هناك أساليب رقابية معينة من قبل سلطة النقد للرقابة على المصارف الإسلامية .	.88918	4.1724	83.45	موافق جدا
.2	إجراءات التفتيش التي تنتهجها سلطة النقد على البنوك الإسلامية هي نفسها المطبقة على البنوك التجارية.	1.35006	3.4138	68.28	محايد
.3	هناك متابعه من قبل سلطة النقد لأي معايير تصدر من لجنة بازل حول كيفية إدارة المخاطر في محاولة لتطبيقها على المصارف الإسلامية.	.49380	4.3793	87.59	موافق جدا
.4	يلتزم المصرف الإسلامي بالمعايير التي تفرضها سلطة النقد على البنوك.	.49380	4.3793	87.59	موافق جدا
.5	يلتزم المصرف الإسلامي بالمعايير الرقابة المصرفية الكمية التي تفرضها سلطة النقد.	.50612	4.4483	88.97	موافق جدا
.6	يلتزم المصرف الإسلامي بمعايير الرقابة المصرفية النوعية التي تفرضها سلطة النقد.	.57235	4.5517	91.03	موافق جدا
.7	تقوم سلطة النقد بتعيين مندوب مراقب في اجتماعات إدارة البنك الإسلامي.	1.13205	3.1923	63.85	محايد
.8	تقوم سلطة النقد بتعيين مندوب لإدارة المصرف في حال قيام البنك بمخالفة تعليمات سلطة النقد لدرجة تؤثر في حقوق المودعين.	1.32891	3.1379	62.76	محايد

.9	تقوم سلطة النقد بتدريب وتأهيل موظفي المصارف الإسلامية من خلال المؤتمرات والدورات .	1.04928	2.6207	52.41	غير موافق على الإطلاق
.10	تقوم سلطة النقد بتقديم قروض حسنة بلا فوائد للبنك الإسلامي لاختلاف طبيعتها عن المصارف التجارية.	1.05162	2.9655	59.31	غير موافق على الإطلاق
.11	تطلب سلطة النقد من البنك الإسلامي اقتطاع مبالغ من أرباح البنوك الإسلامية السنوية كمخصصات لمواجهة الديون المتعثرة.	.72601	4.2069	84.14	موافق جدا
.12	هناك حاجة إلى هيئة رقابه شرعيه تابعة إلى سلطه النقد للرقابة على أعمال المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية.	.68229	4.5862	91.72	موافق جدا
.13	تكون قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة للمصارف الإسلامية.	.49130	4.7931	95.86	موافق جدا
.14	لدى سلطة النقد الحرية في إصدار من الأنظمة والأوامر ما تراه مناسبا للرقابة على البنوك الإسلامية.	1.23874	3.9655	79.31	موافق
.15	تعمل سلطة النقد على إيجاد آلية لتوحيد الفتوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية ووضع منهاج يمكن الرجوع إليه.	1.34519	3.5714	71.43	موافق
.16	يعتبر الفصل الخاص من قانون المصارف الفلسطيني رقم (2)لسنة (2002) كاف كإطار قانوني لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في فلسطين.	7.72559	4.4483	88.97	موافق جدا
.17	تعمل سلطة النقد على إيجاد موظفين أكفاء ذوي خبرة بالعمل المصرفي الإسلامي من الناحية الشرعية لتسهيل عمليات الإشراف والرقابة المصرفية.	1.20957	3.0345	60.69	محايد

.18	تفرض سلطة النقد على المصارف الإسلامية نفس الأساليب العقابية التي تفرضها على المصارف التقليدية في حال عدم الالتزام بالقوانين التي تفرضها سلطة النقد.	1.42980	3.4828	69.66	محايد
.19	تقابل سلطة النقد البنوك الإسلامية بطريقة مختلفة عن المصارف التقليدية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة القانونية.	1.25725	2.8929	57.86	غير موافق على الإطلاق
.20	تطبق سلطة النقد المستجدات التي تصدرها لجنة بازل بشأن كفاية رأسمال على البنوك الإسلامية.	.93903	3.8966	77.93	موافق
.21	تقدم البنوك الإسلامية البيانات بشكل دوري لسلطة النقد.	.66953	4.3448	86.90	موافق جدا
	الدرجة الكلية	**.50941**	**3.8349**	**76.70**	**موافق**

1. يتضح من خلال الفقرات السابقة ان درجة الموافقة على الإجراءات التي تتخذها سلطة النقد بالنسبة للفقرات (1 -3 -4 -5 -6 -7 -11 -12 -13 -16 -21) مرتفعة جدا بحيث تراوحت النسب المئوية ما بين (83 -95)% وبالتالي تبين مدى رضى المستجوبين بهذه الإجراءات.

2. الفقرات (14 -15 -16) درجة الموافقة عالية حيث بلغت المتوسطات الحسابية على التوالي (3.9 -3.5 -3.8).

3. الفقرات (2 -7 -8 -17 -18) كانت هناك إجابات محايدة بالنسبة للمستجوبين حيث بلغت المتوسطات الحسابية على التوالي (3.4 -3.1 -3.1 -3 -3.4).

4. الفقرات (9 -10 -19) فقد كانت الإجابات عليها غير موافق على الإطلاق :

أ. الفقرة الخاصة بتدريب سلطة النقد للعاملين فقد كان المتوسط الحسابي (2.6).

ب. الفقرة الخاصة بتقديم القروض الحسنة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.9).

ج. الفقرة الخاصة بما يتعلق بنسبة الاحتياط الإلزامي فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.8)

ومن خلال النتائج السابقة نلاحظ أن هناك قصوراً من سلطة النقد فيما يخص تدريب العاملين وبالتالي يجب ان تخصص سلطة النقد ميزانية مقبولة لتدريب هؤلاء العاملين بوساطة كادر مهني متخصص من خلال المؤتمرات والدورات.كما ان على سلطة النقد الاهتمام بموضوع القروض الحسنة خاصة ان البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا وذلك من أجل المحافظة على وجودها وقوامها بين البنوك التقليدية. كما أنها يتوجب عليها الاهتمام أيضا بنسبة الاحتياطي الإلزامي بما يتناسب مع طبيعة البنوك الإسلامية كونها بنوكاً تتعامل وما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

ثانيا: رقابة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية ويبين الجدول التالي نتائج هذه الرقابة

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات رقابة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	تنعقد هيئة الرقابة الشرعية بشكل دوري وفي الحالات الطارئة .	.61546	4.5000	90.00	موافق جدا
.2	تعمل هيئة الرقابة الشرعية مع إدارة المصرف لضمان السلامة الشرعية للعمليات الاستثمارية.	.78857	4.2857	85.71	موافق جدا
.3	يوجد تعاون بين إدارة المصرف وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في وضع الخطط التي تمكن من زيادة كفاءة العمليات الاستثمارية.	1.00252	3.7714	75.43	موافق
.4	تشارك هيئة الرقابة الشرعية في اختيار العاملين للتأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بالوظيفة التي يستغلونها.	1.25892	3.0571	61.14	محايد

.5	تسعى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى تأهيل مفهوم البنك الإسلامي وصيغ الاستثمار بين المتعاملين معها.	.87956	3.8824	77.65	موافق
.6	تجمع هيئة الرقابة الشرعية بين التخصصات الشرعية والاقتصادية والقانونية.	1.09468	3.5143	70.29	موافق
.7	تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمتابعة ما يصدر عنها من فتوى وقرارات والتأكد من مدى الالتزام بتطبيقها.	.95001	3.7429	74.86	موافق
.8	تعد قرارات هيئة الرقابة الشرعية هي قرارات إلزامية لدى موظفي البنك.	.60807	4.4286	88.57	موافق جدا
.9	تشارك الهيئة الشرعية في وضع أنظمة البنك الإسلامي والنماذج المستخدمة في العمل.	1.02244	4.1143	82.29	موافق جدا
.10	يقوم المراقب الشرعي بتقديم تقريره السنوي للجمعية العمومية للمساهمين يرفق مع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات	.81787	4.4857	89.71	موافق جدا
.11	يبين تقرير هيئة الرقابة الشرعية أوجه الكسب والصرف غير المشروع وكيفية التصرف فيهما.	1.13241	4.2000	84.00	موافق جدا
.12	تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإصدار مطبوعات سنوية خاصة بالفتوى الصادرة لكل من له علاقة بالبنك الإسلامي.	1.00419	3.8571	77.14	موافق
	الدرجة الكلية	**.55633**	**3.9852**	**79.70**	**موافق**

نلاحظ من خلال الفقرات السابقة أن درجة الموافقة الكلية عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.9) مما يدل على ان هيئة الرقابة الشرعية تلعب دورا فعالا في الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية الأمر الذي يزيد من مصداقية البنوك الإسلامية لدى البنوك العادية ونلاحظ ما يلي:

1) نلاحظ ان الفقرات (1 -2 -8 -9 -10 -11) كانت درجة الموافقة عالية جدا بحيث بلغت المتوسطات الحسابية على التوالي (4.5 -4.2 -4.4 -4.1 -4.4 -4.2).

2) الفقرات (3 -5 -6 -7 -12) كانت درجة الموافقة عالية بحيث كانت المتوسطات الحسابية على التوالي (3.7 -3.8 -3.5 -3.7 -3.8).

3) الفقرة الرابعة التي تخص مراقبة الهيئة الشرعية في اختيار العاملين فانه كان هناك حياد في هذه الإجابة وبالتالي على الهيئة ان تلعب دورا اكبر في اختيار العاملين لأنها تتصل بالأمور الشرعية حيث يدخل في عملهم الحلال والحرام.

ثالث:الإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية :

يبين الجدول رقم 8 الإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على القوائم المالية والتصديق على صحتها بما يتناسب مع المعايير المحاسبية للمنشات المالية الإسلامية .	.72298	4.4416	88.83	موافق جدا
.2	هناك إجراءات تدقيق معنية يطبقها المدقق الخارجي للتأكد من سلامة أعمال المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية.	.68528	4.4351	88.70	موافق جدا
.3	يستعين المدقق الخارجي بتقارير هيئة الرقابة الشرعية في إعداد تقريره.	.93560	4.2143	84.29	موافق جدا
.4	يقوم المدقق الخارجي بمتابعة المعايير التي تصدرها لجنة بازل حول مخاطر الأعمال المصرفية.	.75671	4.1688	83.38	موافق جدا

5.	يتم تأهيل المدقق الخارجي لتحليل المخاطر التي تواجه صيغ التمويل الإسلامية	.79674	4.1104	82.21	موافق جدا
6.	هناك اتصالات منظمة بين المدقق الخارجي ولمن لهم فهم شامل لعمليات البنك الإسلامي	.60024	4.2532	85.06	موافق جدا
7.	يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في أعمال الجرد المفاجئ.	.73486	4.2468	84.94	موافق جدا
8.	يقدم المدقق الخارجي استشارات بشأن العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي.	.75179	3.9416	78.83	موافق
9.	يستعين المدقق الخارجي بتقارير المدقق الداخلي في التعرف إلى المشاكل الموجودة داخل الوحدة.	.63162	4.3117	86.23	موافق جدا
10.	يوجد تعاون بين المدقق الخارجي ودائرة المخاطر لزيادة كفاءة العمليات التي يقوم بها البنك الإسلامي.	.82354	3.9610	79.22	موافق
11.	يراعي المدقق الخارجي أصول المحاسبة الدولية.	.49443	4.5844	91.69	موافق جدا
12.	يراعي المدقق الخارجي المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد تقريره.	.69671	4.4610	89.22	موافق جدا
13.	يقوم المدقق الخارجي باستخدام أساليب متنوعة لتحليل المخاطر التي تواجه صيغ التمويل الاستثمارية.	.47217	4.3312	86.62	موافق جدا
14.	يتم بناء خطة التدقيق بالاعتماد على تحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل المدقق الخارجي.	.73581	4.3961	87.92	موافق جدا
15.	يعمل المدقق الخارجي على تقييم نظام الضبط الداخلي للتأكد من كفاءة هذا النظام من خلال البيانات والتقارير المقدمة للإدارة	.63511	4.4286	88.57	موافق جدا

16.	يهدف المدقق الخارجي للتأكد من البنك والإدارة العامة تسيير باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة وفقا لقانون البنوك ونظامها الأساسي بالكفاءة المطلوبة.	.63791	4.1558	83.12	موافق جدا
17.	يقوم المدقق الخارجي بالتعاون مع إدارة البنك بصياغة القوائم المالية على شكل مؤشرات ذات محتوى محدد ودلالة معينه من اجل سهولة رقابة الأداء في البنوك الإسلامية.	.89394	4.1753	83.51	موافق جدا
	الدرجة الكلية	**.27279**	**4.2716**	**85.43**	موافق جدا

تبين من الفقرات السابقة ان درجة الموافقة على أداء المدقق الخارجي للبنوك الإسلامية عالية جدا حيث بلغ المتوسط الحسابي للموافقة الكلية (4.2).مما يدل على ان هناك رضا لدى المستجوبين على عمل المدقق الخارجي كهيئة رقابية على أعمال البنوك الإسلامية في فلسطين.

رابعا: أسئلة الدراسة:

السؤال الأول : مدى تلاؤم أدوات الرقابة المصرفية التقليدية مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي

للإجابة على هذه الفرضية يكون بالعودة للجدول رقم (6) :

يتبين من الجدول أنّ هناك تلاؤماً لأدوات الرقابة المصرفية التقليدية مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال الإجابات التالية:

أولا: درجة الاستجابة في الفقرات (2 -3 -4 -7) مرتفعة جدا حيث بلغت النسبة (80 -100%).

درجة الاستجابة في الفقرة 8 كانت عالية بحيث بلغت النسبة (79.3).

درجة الاستجابة في الفقرات (1 -5 -6 -9) متوسطة حيث تراوحت النسبة بين (60 -69.9)

درجة الاستجابة في الفقرة 10 منخفضة حيث بلغت 57.8 %

ثانيا : بلغت الموافقة في الفقرات (2 -3 -4 -7) عالية جدا بحيث كان المتوسط الحسابي الذي يلتزم فيه البنك الإسلامي بالمعايير التي تفرضها سلطة النقد على البنـــوك (4.3)، كمـــا بلـــغ المتوسط الحسابي من التزام المصرف الإسلامي بالمعايير الرقابية الكمية التي تفرضها ســـلطة النقد (4.4) أما التزام المصرف الإسلامي بمعايير الرقابة النوعية فقد بلغ المتوســـط الحـــسابي (4.5) وأخيرا بلغ المتوسط الحسابي للإجراء الذي تطلب فيه سلطة النقد من اقتطاع مبالغ مـــن أرباح البنوك الإسلامية السنوية كمخصصات لمواجهة الديون المتعثرة (4.2)

بلغت درجة الموافقة في الفقرة رقم 8 عالية حيث كان المتوسط الحسابي بالنسبة لما لدى سلطة النقد الحرية في إصدار من الأنظمة والأوامر ما تراه مناسبا للرقابة على البنوك الإسلامية(3.9)

وبلغت درجة الموافقة على الفقرات (1 -5 -6 -9) متوسطة بحيث بلغ المتوسط الحسابي علـــى إجراءات التفتيش التي تنتهجها سلطة النقد على البنوك الإسلامية هي نفسها المطبقة على البنوك التجارية.(3.4).كما بلغ المتوسط الحسابي بالنسبة لما تقوم به سلطة النقد بتعين مندوب مراقب في اجتماعات إدارة البنك الإسلامي(3.1).كما بلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للإجراء الذي تقوم به سلطة النقد بتعيين مندوب لإدارة المصرف في حال قيام البنك بمخالفة تعليمات سلطة النقـــد لدرجة تؤثر على حقوق المودعين(3.1). وأخيرا بلغ المتوسط الحسابي بما يتعلق بفرض سلطة النقد على المصارف الإسلامية نفس الأساليب العقابية التي تفرضها على المصارف التقليدية في حال عدم الالتزام بالقوانين التي تفرضها سلطة النقد (3.4).

وبلغت درجة الموافقة على الإجراء الذي تقابل فيه سلطة النقد البنوك الإسلامية بطريقة مختلفة عن المصارف التقليدية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة القانونيـــة منخفـــضة بمتوسط حسابي (2.8)

السؤال الثاني: يعتبر الفصل الخاص من قانون المصارف الفلسطيني رقم(2) لسنة 2002 كافياً كإطار قانوني لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في فلسطين؟

للإجابة على هذه الفرضية يكون بالعودة للجدول رقم (6) :

من خلا ل الجدول يتبين مدى رضا المستجوبين على البند الخاص بقانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002 واعتباره إطاراً كافياً لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في فلسطين فكانت الإجابة كما يلي

إن نسبة الاستجابة على هذا السؤال الكبير كبيرة جدا حيث كانت نسبة الإجابة (88.97) وهي نسبة عالية جدا وكانت درجة الموافقة على هذا السؤال مرتفعة جدا بمتوسط حسابي (4.44). الأمر الذي يوحي بأن قانون المصارف الفلسطيني وضع إطارا قانونيا مناسبا لتنظيم علاقة سلطة النقد مع البنوك الإسلامية وقد ظهر ذلك جليا في وجود قسم خاص في دائرة مراقبة البنوك في سلطة النقد للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية حيث لابد من وجود هذا القسم ليقوم بتطبيق الفصل الخاص من قانون المصارف بالبنوك الإسلامية.

السؤال الثالث: هل يتم تبني المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل بشأن الرقابة على البنوك الإسلامية

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية الخاصة بالمبادئ التي تصدرها لجنة بازل

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	هناك متابعه من قبل سلطة النقد لأية معايير تصدر عن لجنة بازل حول كيفية إدارة المخاطر في محاولة لتطبيقها على المصارف الإسلامية.	.49380	4.3793	87.59	موافق جدا
.2	تطبق سلطة النقد المستجدات التي تصدرها لجنة بازل بشأن كفاية رأسمال على البنوك الإسلامية.	.93903	3.8966	77.93	موافق
.3	يقوم المدقق الخارجي بمتابعة المعايير التي تصدرها لجنة بازل حول مخاطر الأعمال المصرفية.	.75671	4.1688	83.38	موافق جدا

من خلال الجدول السابق يتبين ان المستجوبين يعتبرون ان سلطة النقد تتـــابع المعـــايير التـــي تصدر عن لجنة بازل بشأن كيفية ادارة المخاطر في محاولة تطبيقها على البنـــوك الإســـلامية. حيث كانت الإجابات على النحو التالي:

أولا : نسبة الاستجابة على هذا السؤال عالية جدا بالنسبة للفقرتين الأولى والثالثة حيث كانـــت نسبة الاستجابة تتراوح ما بين (80 % الى 100 %) وهي نسبة عالية جدا، أما السؤال الثاني فكانت نسبة الاستجابة بمعدل (77.9) وهي نسبة عالية أيضا.

ثانيا: الموافقة على هذا السؤال فكانت المتابعة من قبل سلطة النقد لأية معايير تصدر عن لجنة بازل مرتفعة جدا بمتوسط حسابي (4.37) وكذلك أيضا من حيث تطبيق سلطة النقد للمستجدات التي تصدرها لجنة بازل بشان كفاية رأس المال كانت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.8)، وأيـــضا الجزء الخاص بالمدقق الخارجي بما يتعلق بمتابعة ما يصدر عن لجنة بـــازل حـــول المخـــاطر المصرفية بموافقة عالية بمتوسط حسابي (4.1).

السؤال الثالث: تعتمد الأجهزة الرقابية بشكل أساسي على نظام الرقابة الداخلي للبنوك الإسلامية من اجل رفع كفاءة الجهاز المصرفي الكلي.

الجدول رقم (10)

يبين الجدول المتوسطات والنسب المئوية الخاصة بعلاقة المدقق الخارجي بالمدقق بالنظام الداخلي للبنوك الإسلامية.

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	يستعين المدقق الخارجي على تقارير المدقق الداخلي في التعرف إلى المشاكل الموجودة داخل الوحدة.	.63162	4.3117	86.23	موافق جدا
.2	يعمل المدقق الخارجي على تقييم نظام الضبط الداخلي للتأكد من كفاءة هذا النظام من خلال البيانات والتقارير المقدمة للإدارة	.63511	4.4286	88.57	موافق جدا

يتبين من خلال الجدول ان المستجوبين يرون ان هناك اعتماداً من قبل الأجهزة الرقابية بشكل أساسي على نظام الرقابة الداخلي للبنوك الإسلامية فكانت الإجابة كما يلي :

أولا: نسبة الاستجابة على هذا السؤال عالية جدا فقد تراوحت النسبة (80 - 100) %

ثانيا: إنّ درجة الموافقة كانت عالية بحيث إن استعانة المدقق الخارجي على تقارير المدقق الداخلي في المصرف على المشاكل الموجودة داخل الوحدة عالية جدا بمتوسط (4.3)، وأيضا عمل المدقق الخارجي على تقييم نظام الضبط الداخلي للتأكد من كفاءة هذا النظام من خلال البيانات والتقارير المقدمة للإدارة عالية جدا بمتوسط (4.9).

السؤال الرابع:هل هناك تواصل بين الأجهزة الرقابية المختلفة من أجل رفع كفاءة الرقابة

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب الخاصة بالفقرات الخاصة بالتواصل بين الأجهزة الرقابية المختلفة.

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	يوجد تعاون بين إدارة المصرف وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في وضع الخطط التي تمكن من زيادة كفاءة العمليات الاستثمارية.	1.00252	3.7714	75.43	موافق
.2	يقوم المراقب الشرعي بتقديم تقريره السنوي للجمعية العمومية للمساهمين يرفق مع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات	.81787	4.4857	89.71	موافق جدا
.3	يستعين المدقق الخارجي بتقارير هيئة الرقابة الشرعية في إعداد تقريره.	.93560	4.2143	84.29	موافق جدا
.4	هناك اتصالات منظمة بين المدقق الخارجي ولمن لهم فهم شامل لعمليات البنك الإسلامي	.60024	4.2532	85.06	موافق جدا
.5	يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في أعمال الجرد المفاجئ.	.73486	4.2468	84.94	موافق جدا
.6	يقدم المدقق الخارجي استشارات بشأن العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي.	.75179	3.9416	78.83	موافق

.7	يستعين المدقق الخارجي على تقـــارير المـــدقق الداخلي في التعرف إلى المشاكل الموجودة داخل الوحدة.	.63162	4.3117	86.23	موافق جدا
.8	يوجد تعاون بين المدقق الخارجي ودائرة المخاطر لزيادة كفاءة العمليات التـــي يقـــوم بهـــا البنـــك الإسلامي.	.82354	3.9610	79.22	موافق
.9	يقوم المدقق الخارجي بالتعاون مـــع إدارة البنـــك بصياغة القوائم المالية على شكل مؤشـــرات ذات محتوى محدد ودلالة معينه من اجل سهولة رقابة الأداء في البنوك الإسلامية	.89394	4.1753	83.51	موافق جدا

يتبين من خلال الجدول أن المستجوبين يرون ان هناك تواصلاً بين الأجهزة الرقابية المختلفـــة من أجل كفاءة الرقابة.

أولا: نسبة الاستجابة على هذا السؤال عالية حيث تراوحت ما بين (80 -100)% وهي درجة مرتفعة جدا ومابين (70 -79)%وهي درجة مرتفعة.

ثانيا: درجة الموافقة على الإجراء الذي يقوم به المراقب الشرعي بتقديم تقريره السنوي للجمعية العمومية للمساهمين يرفق مع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات عالية جدا وبمتوسط حسابي (4.48).

درجة الموافقة على استعانة المدقق الخارجي بتقارير هيئة الرقابة الشرعية في إعداد تقريره عالية جدا بمتوسط حسابي(4.2)،كما كانت درجة الموافقة على الإجراء الذي يمارسه المدقق الخارجي من اجراءات اتصالات منظمة بمن لهم فهم شامل لعمليات البنك الإسلامي عالية جدا بمتوسط حسابي (4.2). وأيضا كانت درجة الموافقة عالية جدا بما يتعلق بمساعدة المدقق الداخلي، المدقق الخارجي في أعمال الجرد المفاجئ بمتوسط حسابي(4.2).

وكانت درجة الموافقة عالية جدا بالنسبة للإجراء الذي يقوم به المدقق الخارجي بالاستعانة بتقارير المدقق الداخلي في التعرف إلى المشاكل الموجودة داخل الوحدة بمتوسط حسابي (4.3) وأيضا كانت الموافقة عالية جدا بمتوسط حسابي (4.1) بالنسبة للإجراء الذي يقوم به المدقق الخارجي بالتعاون مع إدارة البنك بصياغة القوائم المالية على شكل مؤشرات ذات محتوى محدد ودلالة معينه من اجل سهولة رقابة الأداء في البنوك الإسلامية.

وتراوحت الفقرات(1 6 8)على درجة موافقة مرتفعة ،بحيث كان المتوسط الحسابي يصل (3.77) بالنسبة للتعاون بين إدارة المصرف وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في وضع الخطط التي تمكن من زيادة كفاءة العمليات الاستثمارية،وأيضا بلغ المتوسط بالنسبة لتقديم المدقق الخارجي استشارات بشأن العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي(3.94).وكانت أيضا بالنسبة للتعاون بين المدقق الخارجي مع إدارة البنك لصياغة القوائم المالية على شكل مؤشرات ذات محتوى محدد ودلالة معينه من اجل سهولة رقابة الأداء في البنوك الإسلامية بمتوسط حسابي (3.9).

السؤال الخامس: تؤدي هيئة الرقابة الشرعية عملها بشكل فعال بما يتعلق بالإجراءات الرقابية على أعمال البنوك من الناحية الشرعية.

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجراءات الرقابية لهيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية فيما يخص أداء عملها بشكل فعال

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	تعمل هيئة الرقابة الشرعية مع إدارة المصرف لضمان السلامة الشرعية للعمليات الاستثمارية.	.78857	4.2857	85.71	موافق جدا
.2	تشارك هيئة الرقابة الشرعية في اختيار العاملين للتأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بالوظيفة التي يستغلونها.	1.25892	3.0571	61.14	محايد
.3	تسعى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى تأهيل مفهوم البنك الإسلامي وصيغ الاستثمار بين المتعاملين معها.	.87956	3.8824	77.65	موافق
.4	تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمتابعة ما يصدر عنها من فتوى وقرارات والتأكد من مدى الالتزام بتطبيقها.	.95001	3.7429	74.86	موافق
.5	تشارك الهيئة الشرعية في وضع أنظمة البنك الإسلامي والنماذج المستخدمة في العمل.	1.02244	4.1143	82.29	موافق جدا
.6	يقوم المراقب الشرعي بتقديم تقريره السنوي للجمعية العمومية للمساهمين يرفق مع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات	.81787	4.4857	89.71	موافق جدا
.7	يبين تقرير هيئة الرقابة الشرعية أوجه الكسب والصرف غير المشروع وكيفية التصرف فيهما.	1.13241	4.2000	84.00	موافق جدا
.8	تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإصدار مطبوعات سنوية خاصة بالفتوى الصادرة لكل من له علاقة بالبنك الإسلامي.	1.00419	3.8571	77.14	موافق

يبين الجدول السابق ان هيئة الرقابة تؤدي عملها بشكل فعال بما يتعلق بالإجراءات الرقابية على أعمال البنوك من الناحية الشرعية وذلك من خلال الإجابات التالية:

أولا: درجة الاستجابة في الفقرات (1 5 6 7) عالية جدا بحيث كانت النسبة تتراوح مـــابين (80 -100%).

درجة الاستجابة في الفقرات (3 4 8)عالية بحيث كانت النسبة تتراوح مابين(70 -79%).

درجة الاستجابة متوسطة للفقرة الثانية بحيث كانت النسبة (61.1%).

ثانيا: درجة الموافقة خلال الفقرات (1،5،6،7)عالية جدا بحيث ان عمل الهيئة الشرعية مع إدارة المصرف لضمان السلامة الشرعية للعمليات الاستثمارية بمتوسط حسابي (4.28). وأيضا مشاركة الهيئة الشرعية في وضع أنظمة البنك الإسلامي والنماذج المستخدمة في العمل (4.1) كما أن قيام المراقب الشرعي بتقديم تقريره السنوي للجمعية العمومية للمساهمين يرفق مع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات بمتوسط حسابي (4.48). وأخيرا كان المتوسط الحسابي بالفقرة الخاصة لبيان تقرير هيئة الرقابة الشرعية أوجه الكسب والصرف غير المشروع وكيفية التصرف فيهما (4.2).

درجة الموافقة خلال الفقرات (3 4 8) كانت عالية وذلك من خلال المتوسطات التالية :

سعي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى تأهيل مفهوم البنك الإسلامي وصيغ الاستثمار بين المتعاملين معها(3.88) قيام هيئة الرقابة الشرعية بمتابعة ما يصدر عنها من فتوى وقرارات والتأكد من مدى الالتزام بتطبيقها(3.7). وأخيرا فيما يتعلق بقيام هيئة الرقابة الشرعية بإصدار مطبوعات سنوية خاصة بالفتوى الصادرة لكل من له علاقة بالبنك الإسلامي(3.8).

وأخيرا كانت درجة الموافقة على الفقرة التي تشارك هيئة الرقابة الشرعية في اختيار العاملين للتأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بالوظيفة التي يستغلونها متوسطة وذلك بمتوسط حسابي (3).

*النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) ونتائج الجدولين (13) و(14) تبين ذلك.

لجدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتقديرات أفراد العينة ومدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

Std. Deviation	Mean	N		
.00000	3.9167	3	1.00 دبلوم	المدقق_هيئة_الرقابة
.44484	3.8389	15	2.00 بكالوريوس	
.62690	3.8545	11	3.00 ماجستير	
.41079	4.6250	6	4.00 دكتوراه	
.55633	3.9852	35	Total	
.	.	0	1.00 دبلوم	سلطة_النقد
.62352	4.1016	12	2.00 بكالوريوس	
.22851	3.8266	11	3.00 ماجستير	
.01826	3.3167	6	4.00 دكتوراه	
.50941	3.8349	29	Total	
.00000	4.2353	5	1.00 دبلوم	المدقق_الخارجي
.28251	4.2860	130	2.00 بكالوريوس	
.22433	4.1827	19	3.00 ماجستير	
.	.	0	4.00 دكتوراه	
.27279	4.2716	154	Total	

الجدول (14)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لدرجة تقديرات أفراد العينة تقديرات لمدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المدقق	بين المجموعات	2.979	3	993.	4.080	015.
	خلال المجموعات	7.544	31	243.		
	المجموع	10.523	34			
سلطة النقد	بين المجموعات	2.466	2	1.233	6.677	005.
	خلال المجموعات	4.800	26	185.		
	المجموع	7.266	28			
المدقق الخارجي	بين المجموعات	184.	2	092.	1.238	293.
	خلال المجموعات	11.202	151	074.		
	المجموع	11.385	153			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة ومدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول (15)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
دبلوم		.07778	.06212	-.70833-
أقل من بكالوريوس			-.01566-	-.78611-*
بكالوريوس				.77045*
أعلى من بكالوريوس				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) ونتائج الجدولين (16) و(17) تبين ذلك.

الجدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل

Std. Error	Std. Deviation	Mean	N		
.24224	.59337	4.4583	6	1.0 مدير	المدقق_هيئة_الرقابة
.27951	.68465	4.0417	6	2.0 مراقب شرعي	
.05590	.13693	4.3750	6	3.0 أكاديمي	
.00000	.00000	3.7500	2	4.0 رئيس فريق تفتيش	
.14798	.39151	3.8190	7	5.0 محلل	
.00000	.00000	3.0833	2	6.0 نائب رئيس قسم الجباية	
.16667	.28868	3.5833	3	7.0 مفتش	
.22222	.38490	3.6944	3	8.0 موظف رقابة	
.	.	.	0	11.0 مدقق	

	12.0 محاسب	0	.	.	.
	13.0 مؤسسة تدقيق مالي	0	.	.	.
	Total	35	3.9852	.55633	.09404
سلطة_النقد	1.0 مدير	3	3.3000	.00000	.00000
	2.0 مراقب شرعي	3	3.9524	.00000	.00000
	3.0 أكاديمي	6	3.5476	.23474	.09583
	4.0 رئيس فريق تفتيش	2	3.4286	.00000	.00000
	5.0 محلل	7	4.3738	.69599	.26306
	6.0 نائب رئيس قسم الجباية	2	3.7619	.00000	.00000
	7.0 مفتش	3	3.7079	.09348	.05397
	8.0 موظف رقابة	3	4.0159	.27493	.15873
	11.0 مدقق	0	.	.	.
	12.0 محاسب	0	.	.	.
	13.0 مؤسسة تدقيق مالي	0	.	.	.
	Total	29	3.8349	.50941	.09460
المدقق_الخارجي	1.0 مدير	0	.	.	.
	2.0 مراقب شرعي	0	.	.	.
	3.0 أكاديمي	0	.	.	.
	4.0 رئيس فريق تفتيش	0	.	.	.
	5.0 محلل	0	.	.	.
	6.0 نائب رئيس قسم الجباية	0	.	.	.
	7.0 مفتش	0	.	.	.
	8.0 موظف رقابة	5	4.2353	.00000	.00000
	11.0 مدقق	84	4.2899	.27903	.03044
	12.0 محاسب	58	4.2525	.29194	.03833
	13.0 مؤسسة تدقيق مالي	7	4.2353	.00000	.00000
	Total	154	4.2716	.27279	.02198

الجدول (17)

نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لدرجة تقديرات أفراد العينة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المدقق	بين المجموعات	4.943	7	.706	3.416	.010
	خلال المجموعات	5.581	27	.207		
	المجموع	10.523	34			
هيئة الرقابة	بين المجموعات	3.915	7	.559	3.506	.012
	خلال المجموعات	3.351	21	.160		
	المجموع	7.266	28			
سلطة النقد	بين المجموعات	.065	3	.022	.287	.834
	خلال المجموعات	11.320	150	.075		
	المجموع	11.385	153			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل.

الجدول (18)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى إلى طبيعة العمل

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
دبلوم		.07778	.06212	-.70833-
أقل من بكالوريوس			-.01566-	-.78611-*
بكالوريوس				.77045*
أعلى من بكالوريوس				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة العمل.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) ونتائج الجدولين (19) و(20) تبين ذلك.

الجدول(19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة

		ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المدقق_هيئة_الرقابة	1.0 مدير	6	4.4583	.59337
	2.0 مراقب شرعي	6	4.0417	.68465
	3.0 أكاديمي	6	4.3750	.13693
	4.0 رئيس فريق تفتيش	2	3.7500	.00000
	5.0 محلل	7	3.8190	.39151
	6.0 نائب رئيس قسم الجباية	2	3.0833	.00000
	7.0 مفتش	3	3.5833	.28868
	8.0 موظف رقابة	3	3.6944	.38490
	المجموع	35	3.9852	.55633

سلطة_النقد	1.0 مدير	3	3.3000	.00000
	2.0 مراقب شرعي	3	3.9524	.00000
	3.0 أكاديمي	6	3.5476	.23474
	4.0 رئيس فريق تفتيش	2	3.4286	.00000
	5.0 محلل	7	4.3738	.69599
	6.0 نائب رئيس قسم الجباية	2	3.7619	.00000
	7.0 مفتش	3	3.7079	.09348
	8.0 موظف رقابة	3	4.0159	.27493
	المجموع	29	3.8349	.50941

الجدول (20)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدرجة تقديرات أفراد العينة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
هيئة الرقابة	بين المجموعات	4.943	7	.706	3.416	.010
	خلال المجموعات	5.581	27	.207		
	المجموع	10.523	34			
سلطة الرقابة	بين المجموعات	3.915	7	.559	3.506	.012
	خلال المجموعات	3.351	21	.160		
	المجموع	7.266	28			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة.

الجدول (21)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة عمل المؤسسة

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
دبلوم		.07778	.06212	-.70833-
أقل من بكالوريوس			-.01566-	-.78611-*
بكالوريوس				.77045*
أعلى من بكالوريوس				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول (21) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة.

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

من خلال التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة تبين لنا ما يلي:

1) تمارس سلطة النقد رقابتها بشكل متوسط على البنوك الإسلامية حيث كان المتوسط الحسابي المستجوبين (3.3) كما تمارس هيئة الرقابة الشرعية رقابتها على أعمال البنوك الإسلامية بدرجة متوسطة حيث كان المتوسط الحسابي لإجابات المستجوبين (3.9 ونستنتج من خلال المتوسطات الحسابية أن هناك قصوراً من قبل سلطة النقد وهيئة الرقابة الشرعية كهيئات رقابية على عمل هذه البنوك وهذا يؤدي الى نفور الجمهور من التعامل مع هذا النوع من البنوك بسبب انعدام الثقة لديهم لعدم وجود جهة رقابية فاعلة، أما بالنسبة للمدقق الخارجي فيمارس رقابته على أعمال البنوك الإسلامية بدرجة عالية جدا حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.2) وقد يعود ذلك لان البنوك الإسلامية شأنها شأن بقية البنوك مجبرة بموجب القانون بتعيين المدقق الخارجي المحايد.

2) أما عن مدى تلاؤم أدوات الرقابة المصرفية التقليدية مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي فقد كانت المتوسطات الحسابية مرتفعة بمعنى ان درجة الموافقة كانت عالية باستثناء الإجراء الذي تقابل به سلطة النقد البنوك الإسلامية بطريقة مختلفة عن المصارف التقليدية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة القانونية فقد كانت منخفضة بمتوسط (2.9) وكذلك الأمر بالنسبة للإجراء الذي تقوم به سلطة النقد بتدريب الموظفين وتأهيلهم فقد كانت النسبة منخفضة بمتوسط (206) والإجراء الذي تتبعه من اجل تقديم قروض حسنة لهذه البنوك فقد كانت منخفضة جداً بمتوسط (2.9) الأمر الذي يوحي بأن أدوات الرقابة على البنوك التقليدية يمكن ان تصلح للرقابة على البنوك الإسلامية.

3) فيما يتعلق بتبني المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل بشأن الرقابة على البنوك الإسلامية فقد كانت درجة الموافقة لدى المستجوبين على هذه الإجراءات عالية جداً وهذا يدل على ان الجهات الرقابية المختلفة تبقى على اطلاع دائم على المبادئ التي تصدرها لجنة بازل.

4) فيما يتعلق بالنص على اعتماد الأجهزة الرقابية بشكل أساسي على نظام الرقابة الداخلي على البنوك الإسلامية من أجل رفع كفاءة الجهاز المصرفي الكلي ومن خلال المتوسطات الحسابية التي تخص هذا السؤال فإن درجة الموافقة كانت عالية جداً وهذا دليل على اعتماد هذا النظام على النظام الداخلي للبنوك وبالأخص اعتماد المدقق الخارجي على النظام بشكل اساسي.

5) يتبين أنّ هناك تواصل بين الأجهزة الرقابية مختلفة من أجل رفع كفاءة الرقابة وكانت المتوسطات التي تخص هذا السؤال مرتفعة جداً وهذا يدل على موافقة المستجيبون على أن هناك تواصل بين الأجهزة المختلفة.

6) بخصوص وجود معيار لقياس كفاءة البنوك الإسلامية من خلال البيانات المتاحة فقد تبين موافقة عالية على هذا السؤال من خلال المستجيبين بحيث ان المتوسطات الحسابية الخاصة بهذا السؤال عالية جداً بمتوسطات حسابية (4.5 4.4 4.1).

7) تبين أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة ومدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

8) يتضح من خلال التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة ومدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المسمى الوظيفي.

9) يتضح من خلال التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة ومدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المراقبين أنفسهم تعزى لمتغير طبيعة المؤسسة.

التوصيات

- توصي الباحثة بالاهتمام بشكل أكبر بموضوع الرقابة على البنوك الإسلامية خاصة أن هذا النوع من البنوك حديث نوعاً ما وأن الكثيرين يجهلون طبيعة عملها وطرق الرقابة عليها وذلك من خلال الجهات المعنية.

- يجب على سلطة النقد أن تخصص لجنة من أفراد ذوي كفاءة من أجل تدريب الموظفين على أعمال البنوك الإسلامية.

- عقد مؤتمرات تعريفية للجمهور، وذلك للتعرف إلى عمل البنوك الإسلامية وطرق الاستثمار فيها.

- الاهتمام بموضوع القروض الحسنة التي تقدم لمثل هذا النوع من البنوك وذلك لاختلاف طبيعتها عن البنوك التقليدية.

- يجب على سلطة النقد النظر في الإجراءات التفتيشية التي تنتهجها والمطبقة على البنوك الإسلامية.

- يجب على هيئة الرقابة الشرعية الإشراف بشكل أكبر على اختيار العاملين في البنوك الإسلامية وذلك من أجل التأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية وذلك لاعتماد هذا النوع من البنوك في عملها على الجانب الشرعي.

- توصي الباحثة بأن تقوم سلطة النقد بتشكيل لجنة مراقبة شرعية على البنوك الإسلامية تتبع سلطة النقد وذلك من أجل تفعيل وتحسين الرقابة على البنوك الإسلامية من الناحية الشرعية.

- ضرورة زيادة الرقابة على البنوك الإسلامية من قبل سلطة النقد.

وأخيرا على ضوء النتائج والدراسات السابقة التي قدمت في الفصل الأول نستنتج ما يلي :

1) اختلفت هذه الدراسة عن دراسة ناصر من حيث كون الأساليب التقليدية التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة على البنوك هي نفسها المستخدمة على البنوك الإسلامية ففي الأولى كان هناك درجة موافقة عالية على هذا الإجراء أما بالنسبة لدراسة ناصر فإنها غير ملائمة في معظمها لعمل البنوك.

2) كان هناك توافق بالنسبة لاستخدام الأدوات التقليدية من قبل البنك المركزي للرقابة على البنوك الإسلامية بين الدراسة المعدة ودراسة طراد (2007).

3) هناك اختلاف بين هذه الدراسة ودراسة طراد فيما يخص الرقابة النوعية الفعالة على البنوك الإسلامية بحيث ان الأدنى هناك استخدم للأدوات النوعية الفعالة من قبل سلطة النقد على البنوك الإسلامية أما البنك المركزي الأردني فإنه يستخدم الأدوات النوعية والفعالة على البنوك الإسلامية.

4) تتفق هذه الدراسة مع دراسة الوادي (2002) بان الأدوات الرقابية التقليدية التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة على البنوك التقليدية هي نفسها المستخدمة في البنوك الإسلامية.

5) تتفق هذه الدراسة مع السرحي من حيث استخدام أدوات الرقابة الكمية والنوعية الفعالة للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

1 - احمد، وفاء. (1990). **أصول المراجعة في البنوك الإسلامية**. جامعة عين شمس. مصر.

2 - ادعيس، معن. (2001).**التنظيم التشريعي للعلاقة بين المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بير زيت. فلسطين.

3 - البسام، صادق.....وآخرون. (1984).**المراجعة الداخلية في البنوك** .الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الكويت.

4 - جبر، هشام.(2006). **إدارة المصارف الإسلامية** ط2 عمادة البحث العلمي جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين.

5 - جبر، هشام. (2003). ***البنوك الإسلامية في فلسطين: تحديات وآفاق***. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث** -(العلوم الإنسانية).17(1) نابلس - فلسطين.

6 - حدة، رايس. (2009). **دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية.** ط1. اتيراك القاهرة، مصر.

7 -حماد، حمزة. (2006). **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**. قسم الفقه والأصول - الجامعة الأردنية الأردن.

8 -حنون، محمد. (2005). **الأعمال والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية**. ط1 عمان، الأردن.

9 - دوابة اشرف. (2005). **علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية**. ورقة عمل مقدم إلى ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي.

10 - زعير، محمد. (2003). **علاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**. ضمن كتاب دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية ،كلية الشريعة والدراسات بالتعاون مع مصرف الشارقة الإسلامي الشارقة.

11 - السرحي، لطف. (2003). **تطوير علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي**. ضمن كتاب دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات بالتعاون مع مصرف الشارقة الإسلامي الشارقة.

12 - السرطاوي، محمد. (2002). **علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية**. ضمن كتاب دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية ،كلية الشريعة والدراسات بالتعاون مع مصرف الشارقة الإسلامي.

13 - سلطان ،محمد.(2005). **إدارة البنوك**. دار الجامعة الجديدة الإسكندرية مصر.

14 - شبرا، محمد وآخرون. (2002). **الإدارة المؤسسية في المؤسسات الإسلامية**. بحث مقدم للبنك الإسلامي للتنمية. جدة، السعودية.

15 - شعبان، احمد. (2007). **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**. الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

16 - الشعراوي، عايد. (2002). **علاقة المؤسسات المصرفية الإسلامية بالمصارف المركزية.** ضمن كتاب دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية ، كلية الشريعة والدراسات بالتعاون مع مصرف الشارقة الإسلامي.

17 - الصيرفي، محمد. (2006). **إدارة البنوك.** دار المناهج الحديث عمان - الأردن.

18 - الصيرفي، محمد.....وآخرون. (2010). **البنوك الإسلامية.** دار السحاب للنشر والتوزيع القاهرة، مصر.

19 - الطراد، إسماعيل. (2010). **علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني.** بحث مقدم ضمن المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

20 - عاشور، يوسف.(2003). **آفاق النظام المصرفي الفلسطيني.** فلسطين.

21 - عبادة، إبراهيم.(2008). **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** ط1 دار النفائس عمان الأردن.

22 - عباد، جمعة. (2006). ***علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في الأردن*. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.المجلد (28)،العدد (2).

23 - العجلوني، محمد. (2008). **البنوك الإسلامية**. دار المسيرة عمان - الأردن.

24 - علي، احمد. (2010). **البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية.** دار الفكر الجامعي الإسكندرية -مصر.

25 -عليات، احمد.(2006). **الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية.** رسالة ماجستير غير منشورة كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.

26 - العيدروس، علي. (2009). **الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية**. بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول دبي، الإمارات العربية.

27 - مشعل، عبدالباري بن محمد علي. (2008). ***خصوصيات ومتطلبات الرقابة الشرعية للمصرف المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية*. بحث مقدم ضمن المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية** هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين.

28 - ناصر، سلمان.(2004). **علاقة البنوك الإسلامية بـــالبنوك المركزيـــة**. قـــسم العلـــوم الاقتصادية جامعة الجزائر الجزائر.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

Sudin. Haron.(1996). **The effects of management policy on the performance of Islamic banks.** Asia Pacific Journal of Management. University of Malaysia. Malaysia.

الملاحق

استبانه1

تقوم معدة هذه الاستبانه (الطالبة عبير محمود) بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين" ضمن برنامج ماجستير منازعات ضريبية كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية.والهدف من هذه الاستبانه التعرف إلى وجهة نظر المتخصصين في هذا المجال.

وتطرح الباحثة على حضرتكم عدداً من الأسئلة على جانب من الأهمية وفقا لما يلي:

معلومات شخصية :

1 - الدرجة العلمية.....

2 - طبيعة العمل.....

3 - المؤسسة .....

الجانب الأول : فيما يتعلق برقابة سلطة النقد على أعمال البنوك الإسلامية

الرقم	الموضوع	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1	هناك أساليب رقابية معينة من قبل سلطة النقد للرقابة على المصارف الإسلامية.					
2	إجراءات التفتيش التي تنتهجها سلطة النقد على البنوك الإسلامية هي نفسها المطبقة على البنوك التجارية.					
3	هناك متابعة من قبل سلطة النقد لأنه معايير تصدر من لجنة بازل حول كيفية إدارة المخاطر في محاولة لتطبيقها على المصارف الإسلامية.					
4	يلتزم المصرف الإسلامي بالمعايير التي تفرضها سلطة النقد على البنوك.					
5	يلتزم المصرف الإسلامي بالمعايير الرقابة المصرفية الكمية التي تفرضها سلطة النقد.					

6	يلتزم المصرف الإسلامي بمعايير الرقابة المصرفية النوعية التي تفرضها سلطة النقد.					
7	تقوم سلطة النقد بتعين مندوب مراقب في اجتماعات إدارة البنك الإسلامي.					
8	تقوم سلطة النقد بتعيين مندوب لإدارة المصرف في حال قيام البنك بمخالفة تعليمات سلطة النقد لدرجة تؤثر على حقوق المودعين.					
9	تقوم سلطة النقد بتدريب وتأهيل موظفي المصارف الإسلامية من خلال المؤتمرات والدورات .					
10	تقوم سلطة النقد بتقديم قروض حسنة بلا فوائد للبنك الإسلامي لاختلاف طبيعتها عن المصارف التجارية.					
11	تطلب سلطة النقد من البنك الإسلامي اقتطاع مبالغ من أرباح البنوك الإسلامية السنوية كمخصصات لمواجهة الديون المتعثرة.					
12	هناك حاجة إلى هيئة رقابه هيئه شرعيه تابعة إلى سلطه النقد للرقابة على أعمال المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية.					
13	تكون قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة للمصارف الإسلامية.					
14	لدى سلطة النقد الحرية في إصدار من الأنظمة والأوامر التي تراها مناسبة للرقابة على البنوك الإسلامية.					
15	تعمل سلطة النقد على إيجاد آلية لتوحيد الفتوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية ووضع منهاج يمكن الرجوع إليه.					
16	يعتبر الفصل الخاص من قانون المصارف الفلسطيني رقم(2) لسنة (2002) كافياً كإطار قانوني لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في فلسطين.					

17	تعمل سلطة النقد على إيجاد موظفين أكفياء ذوي خبرة بالعمل المصرفي الإسلامي من الناحية الشرعية لتسهيل عمليات الإشـــراف والرقابة المصرفية.					
18	تفرض ســـلطة النقـــد علـــى المـــصارف الإسلامية نفس الأســـاليب العقابيـــة التـــي تفرضها على المصارف التقليدية في حـــال عدم الالتزام بالقوانين التي تفرضها ســـلطة النقد					
19	تقابل سلطة النقد البنوك الإسلامية بطريقـــة مختلفة عن المصارف التقليدية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي النقدي ونـــسبة الـــسيولة القانونية.					
20	تطبق سلطة النقد المستجدات التي تصدرها لجنة بازل بشأن كفاية رأسمال على البنوك الإسلامية.					
21	تقدم البنوك الإسلامية البيانات بشكل دوري لسلطة النقد.					

الجزء الثاني: فيما يتعلق برقابة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية

الرقم	الموضوع	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	تنعقد هيئة الرقابة الشرعية بشكل دوري وفي الحالات الطارئة					
2	تعمل هيئة الرقابة الشرعية مع إدارة المصرف لضمان السلامة الشرعية للعمليات الاستثمارية.					
3	يوجد تعاون بين إدارة المصرف وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في وضع الخطط التي تمكن من زيادة كفاءة العمليات الاستثمارية.					
4	تشارك هيئة الرقابة الشرعية في اختيار العاملين للتأكد من إلمامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بالوظيفة التي يستغلونها.					
5	تسعى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى تأهيل مفهوم البنك الإسلامي وصيغ الاستثمار بين المتعاملين معها.					
6	يجمع هيئة الرقابة الشرعية بين التخصصات الشرعية والاقتصادية والقانونية.					
7	تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمتابعة ما يصدر عنها من فتوى وقرارات والتأكد من مدى الالتزام بتطبيقها.					
8	تعد قرارات هيئة الرقابة الشرعية هي قرارات إلزامية لدى موظفي البنك.					
9	تشارك الهيئة الشرعية في وضع أنظمة البنك الإسلامي والنماذج المستخدمة في العمل .					
10	يقوم المراقب الشرعي بتقديم تقريره السنوي للجمعية العمومية للمساهمين يرفق مع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات					

11	يبين تقرير هيئة الرقابة الشرعية أوجه الكسب والصرف غير المشروع وكيفية التصرف فيهما.					
12	تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإصدار مطبوعات سنوية خاصة بالفتوى الصادرة لكل من له علاقة بالبنك الإسلامي.					

شاكرة لكم حسن تعاونكم

استبانه2

تقوم معدة هذه الاستبانه (الطالبة عبير محمود) بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "مدى كفاءة الرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين" ضمن برنامج ماجستير منازعات ضريبية كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية. والهدف من هذه الاستبانه التعرف إلى وجهة نظر المتخصصين من مدققي حسابات في جوانب معينه من هذه الدراسة.
وتطرح الباحثة على حضرتكم عدداً من الأسئلة على جانب من الأهمية

معلومات شخصية :

4 - الدرجة العلمية.....
5 - طبيعة العمل.....
6 - المؤسسة .....

يتكون هذا القسم من الإجراءات التي يمارسها المدقق الخارجي للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية

الرقم	الموضوع	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
.1	يقوم المدقق الخارجي بالاطلاع على القوائم المالية والتصديق على صحتها بما يتناسب مع المعايير المحاسبية للمنشات المالية الإسلامية.					
.2	هناك إجراءات تدقيق معنية يطبقها المدقق الخارجي للتأكد من سلامة أعمال المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية.					
.3	يستعين المدقق الخارجي بتقارير هيئة الرقابة الشرعية في إعداد تقريره.					

.4	يقوم المدقق الخارجي بمتابعة المعايير التي تصدرها لجنة بازل حول مخاطر الأعمال المصرفية.					
.5	يتم تأهيل المدقق الخارجي لتحليل المخاطر التي تواجه صيغ التمويل الإسلامية.					
.6	هناك اتصالات منظمة بين المدقق الخارجي ولمن لهم فهم شامل لعمليات البنك الإسلامي.					
.7	يساعد المدقق الداخلي، المدقق الخارجي في أعمال الجرد المفاجئ.					
.8	يقدم المدقق الخارجي استشارات بشأن العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي.					
.9	يستعين المدقق الخارجي على تقارير المدقق الداخلي في التعرف إلى المشاكل الموجودة داخل الوحدة.					
.10	يوجد تعاون بين المدقق الخارجي ودائرة المخاطر لزيادة كفاءة العمليات التي يقوم بها البنك الإسلامي.					
.11	يراعي المدقق الخارجي أصول المحاسبة الدولية					
.12	يراعي المدقق الخارجي المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد تقريره.					
.13	يقوم المدقق الخارجي باستخدام أساليب متنوعة لتحليل المخاطر التي تواجه صيغ التمويل الاستثمارية.					

14.	يتم بناء خطة التدقيق بالاعتماد على تحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل المدقق الخارجي.					
15.	يعمل المدقق الخارجي على تقييم نظام الضبط الداخلي للتأكد من كفاءة هذا النظام من خلال البيانات والتقارير المقدمة للإدارة.					
16.	يهدف المدقق الخارجي للتأكد من البنك والإدارة العامة تسيير باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة وفقا لقانون البنوك ونظامها الأساسي بالكفاءة المطلوبة.					
17.	يقوم المدقق الخارجي بالتعاون مع إدارة البنك بصياغة القوائم المالية على شكل مؤشرات ذات محتوى محدد ودلالة معينة من أجل سهولة رقابة الأداء في البنوك الإسلامية					

شاكرة لكم حسن تعاونكم

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Efficiency of Supervision on the Performance of Islamic Banks in Palestine

Prepared by
Abeer Waleed Nayef Mahmoud

Supervised by
Dr. Hisham Jaber

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master Tax Disputes Program, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2012

The Efficiency of Supervision on the Performance of Islamic Banks in Palestine

Prepared by
Abeer Waleed Nayef Mahmoud
Supervised by
Dr. Hisham Jaber

Abstract

The existence of Islamic banking is important in an existence banking that is based on interests that is due to the fact that such banking system is based o the Islamic laws wither in the form of investment or savings which gives Muslims a type of assurance and safety in dealing with transaction that are free of interests. On the other hand , we see that many are ignorant of the main ideas Islamic banking is based on and how they function, since this caused the establishing of entities that aim to supervise, monitor, and define the function of banking some of these entities such as the central bank, external auditors, and the Islamic monitoring committee.

This study aims to define and discuss the degree of efficiency of the monitoring entities in Palestine, the researcher distributed a questionnaire, and managed to reach the following results:

There should a specialized committee dictated by monitoring authority to training workers and monitoring on Islamic banks.

Conducting conferences that spread public awareness of the functions of Islamic banks and their methods and functions.

Pay more attention to loans that is provided by such banks.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.